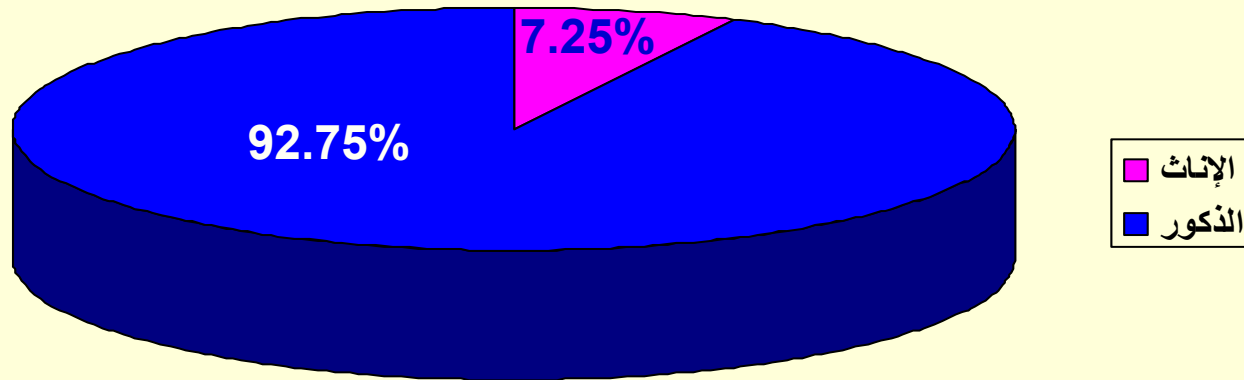


استطلاع الرأي حول قضايا التغيير وإعادة بناء ليبيا الديمقراطية

إعداد: موقع الشفافية ليبيا و منتدى ليبيا للتنمية البشرية والسياسية

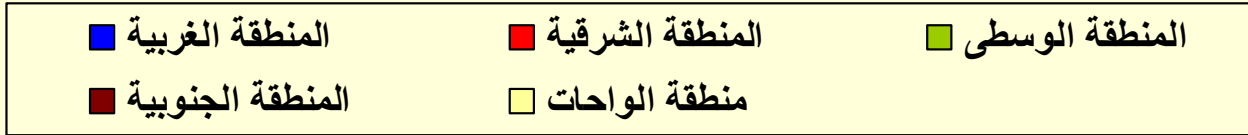
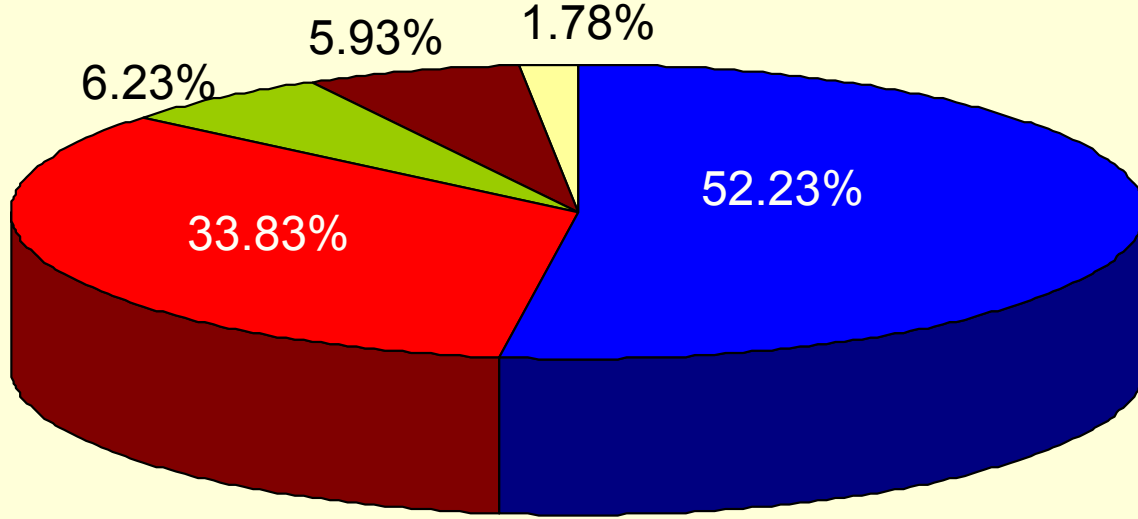
قراءة أولى - يناير ٢٠٠٨

المشاركين في الاستطلاع من الرجال والنساء



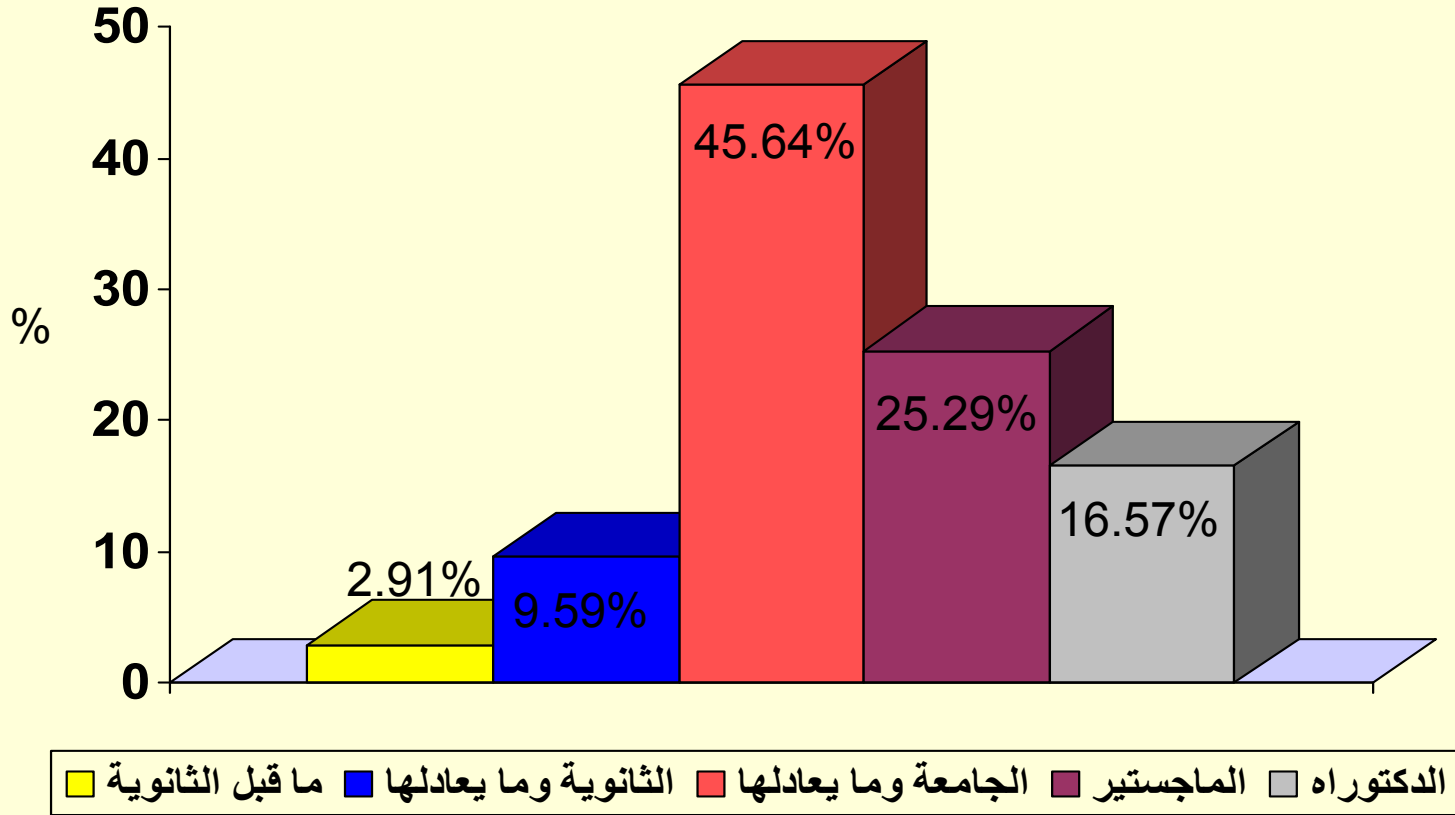
مقارنة بالذكور جاءت نسبة المشاركات في الاستطلاع من الإناث متدنية جدا وأقل بكثير مما رجونا والواقع أن رأي المرأة في مسألة التغيير في ليبيا هو بنفس أهمية رأي الرجل خاصة وأن المرأة تمثل نصف المجتمع وهي تتضرر مثل الرجل وربما أكثر من أي تغيير للنظام السياسي بغير الطرق السلمية.

التوزيع الجغرافي للمشاركين في الاستبيان



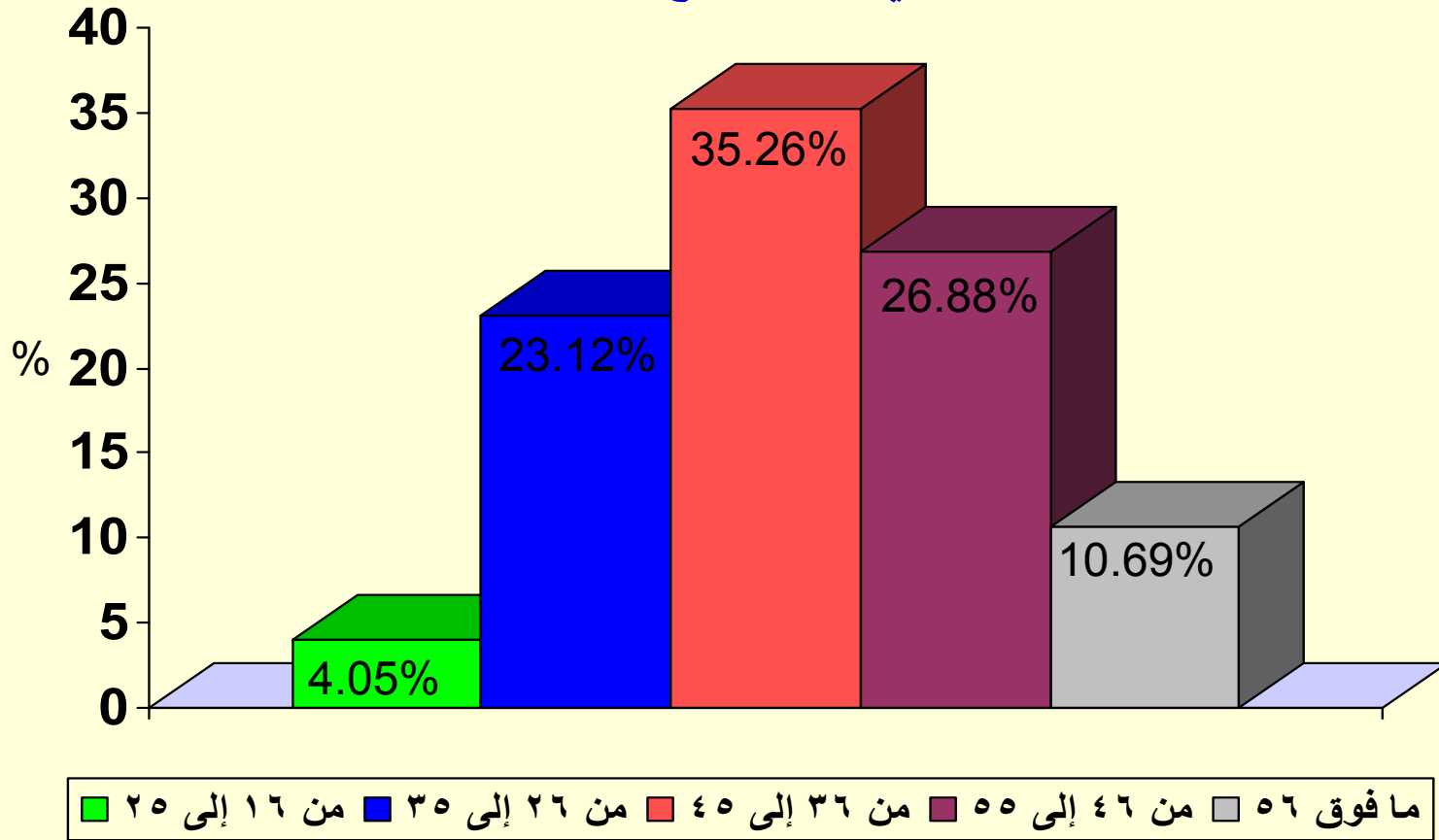
أعداد المشاركين تعكس صورة صادقة عن التوزيع السكاني في ليبيا بين المناطق التي جاءت بحسب نسبها على الترتيب: المنطقة الغربية، المنطقة الشرقية، المنطقة الوسطى، المنطقة الجنوبية، ثم منطقة الواحات.

نسب المشاركين في الاستطلاع حسب المستوى الدراسي



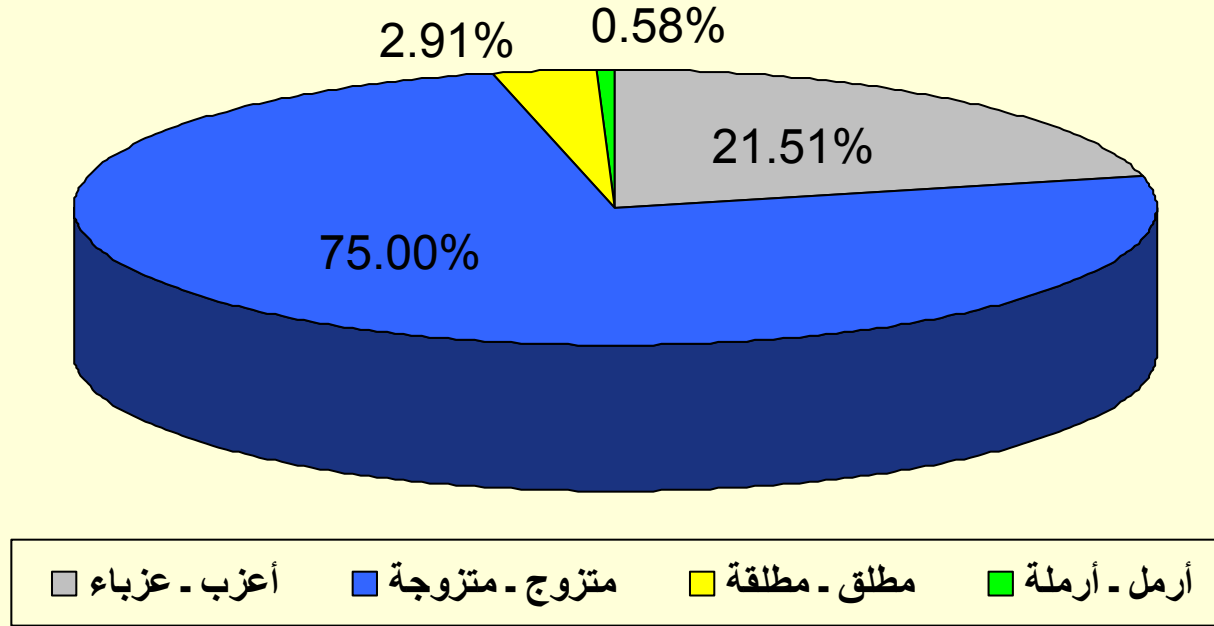
هذه الشريحة تعكس أيضا الصورة الأعم للمستوى التعليمي الأكثر شيوعاً في البلاد، وهو مستوى ذوي المؤهل الجامعي والمؤهلات العليا، ممن لهم معرفة باستعمال الانترنت

نسب المشاركين في الاستطلاع حسب الفئة العمرية



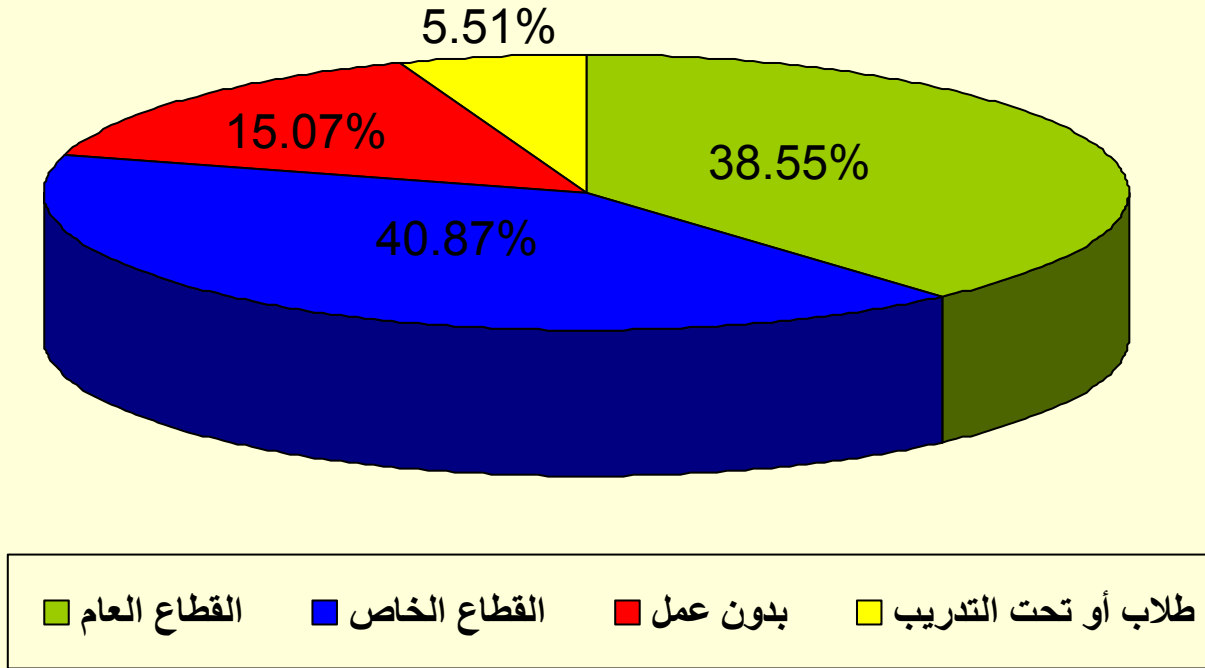
هذه الشريحة تدل على ظاهرة بالغة الأهمية وهي تركز نسبة الاهتمام بالمشاركة في الاستطلاع، وهي في ذاتها دليل على نوع من الاهتمام بالشأن العام، في الشريحة العمرية ٤٥-٣٦ عاماً، تليها شريحة ٤٦-٥٥، وربما نستنتج منها قلة الوعي بأهمية هذه المسألة في الشرائح العمرية الشابية (أي الأجيال التي نشأت في عهد الانقلاب)

نسب المشاركين في الاستطلاع حسب الحالة الاجتماعية



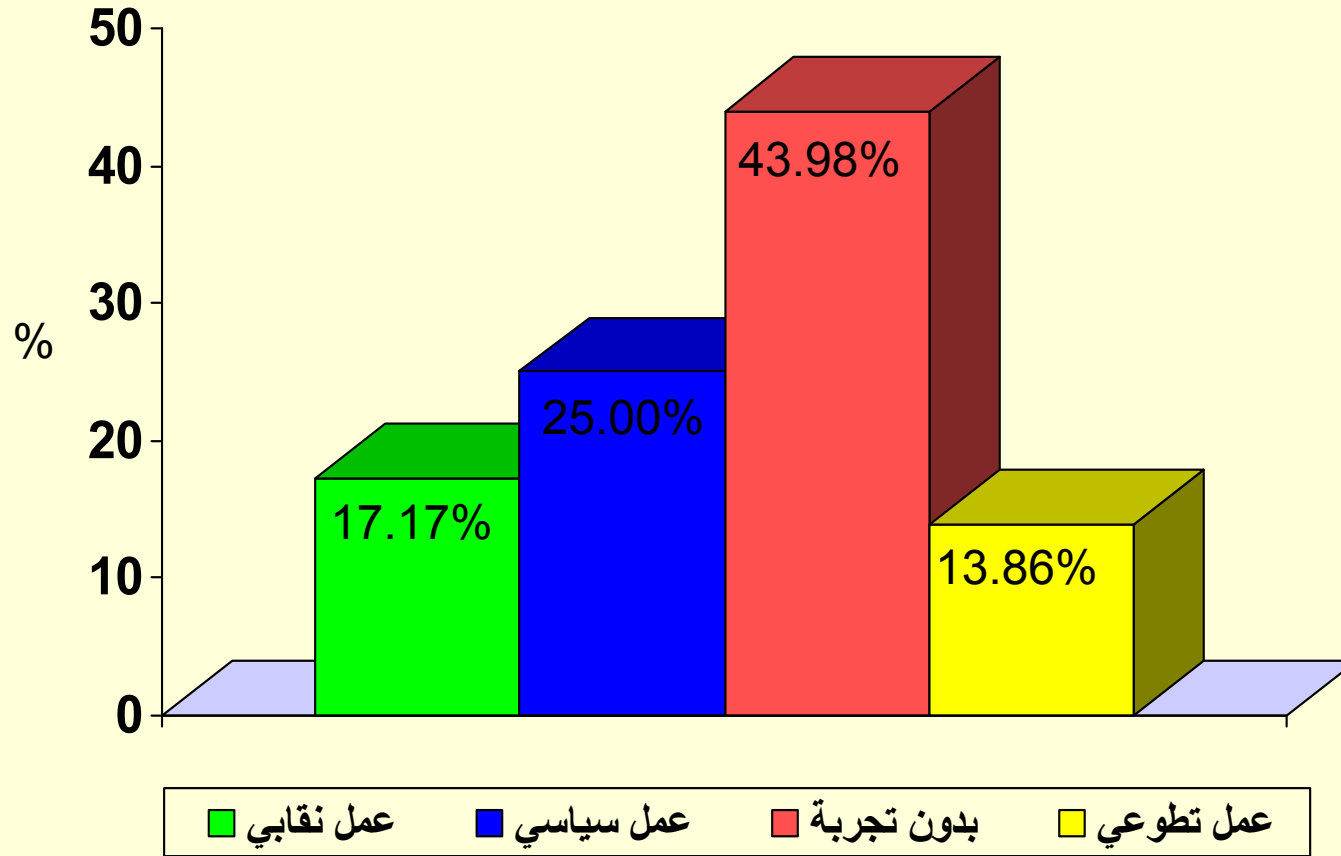
هذه الشريحة عبارة عن انعكاس أو صورة أخرى للشريحة السابقة، فالمشاركون الذين يقعون في الشرائح العمرية فوق ٣٦ سنة، هم في الغالب من المتزوجين.

نسب المشاركين في الاستطلاع حسب مجال الوظيفة أو المهنة



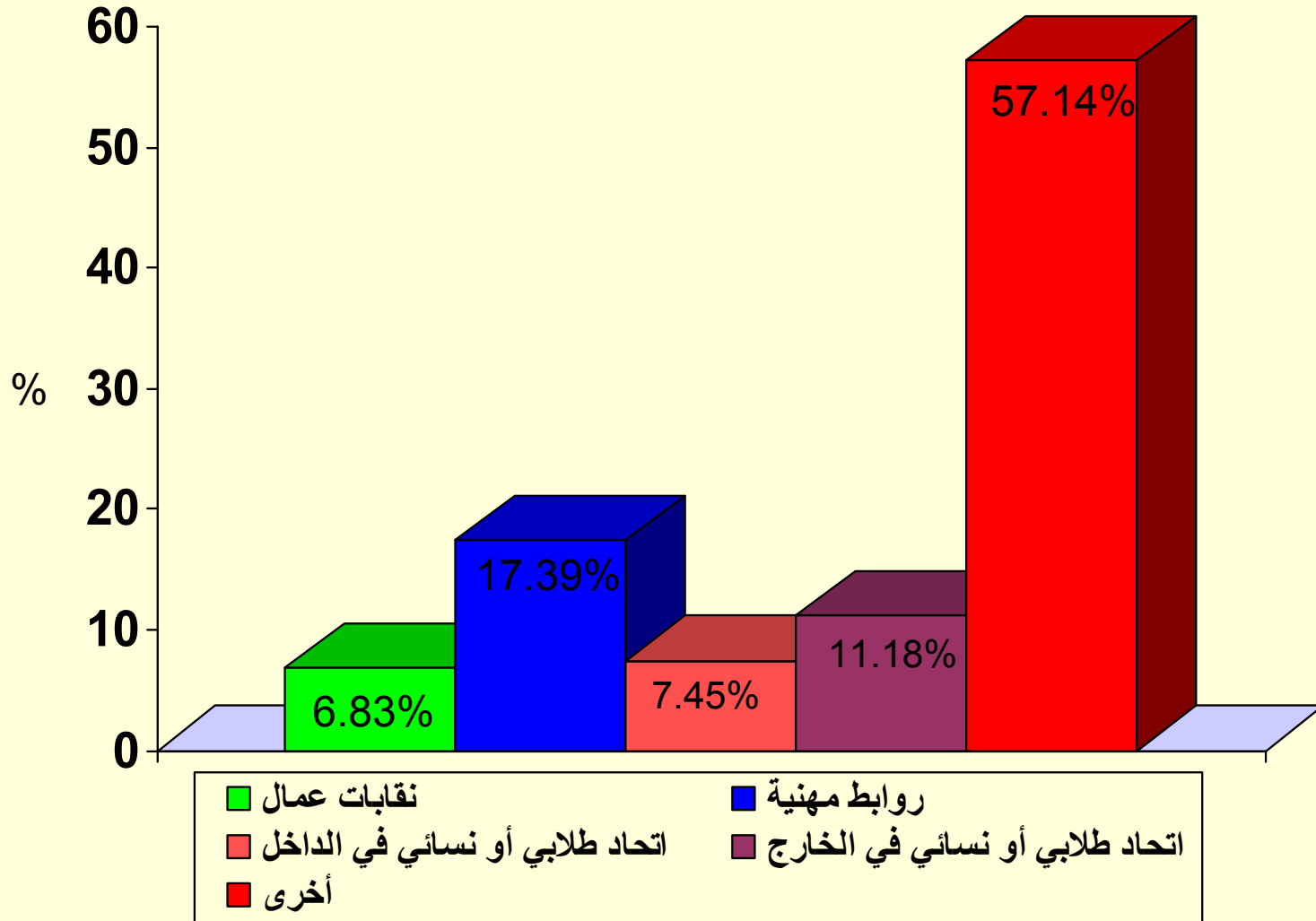
هذه الشريحة تبين أن أغلب المشاركين في الاستبيان من العاملين في القطاعين العام والخاص، وتعكس أيضا أن نسبة غير العاملين تقارب نسبة البطالة في ليبيا.

نسب المشاركين في الاستطلاع حسب تجربتهم في العمل العام

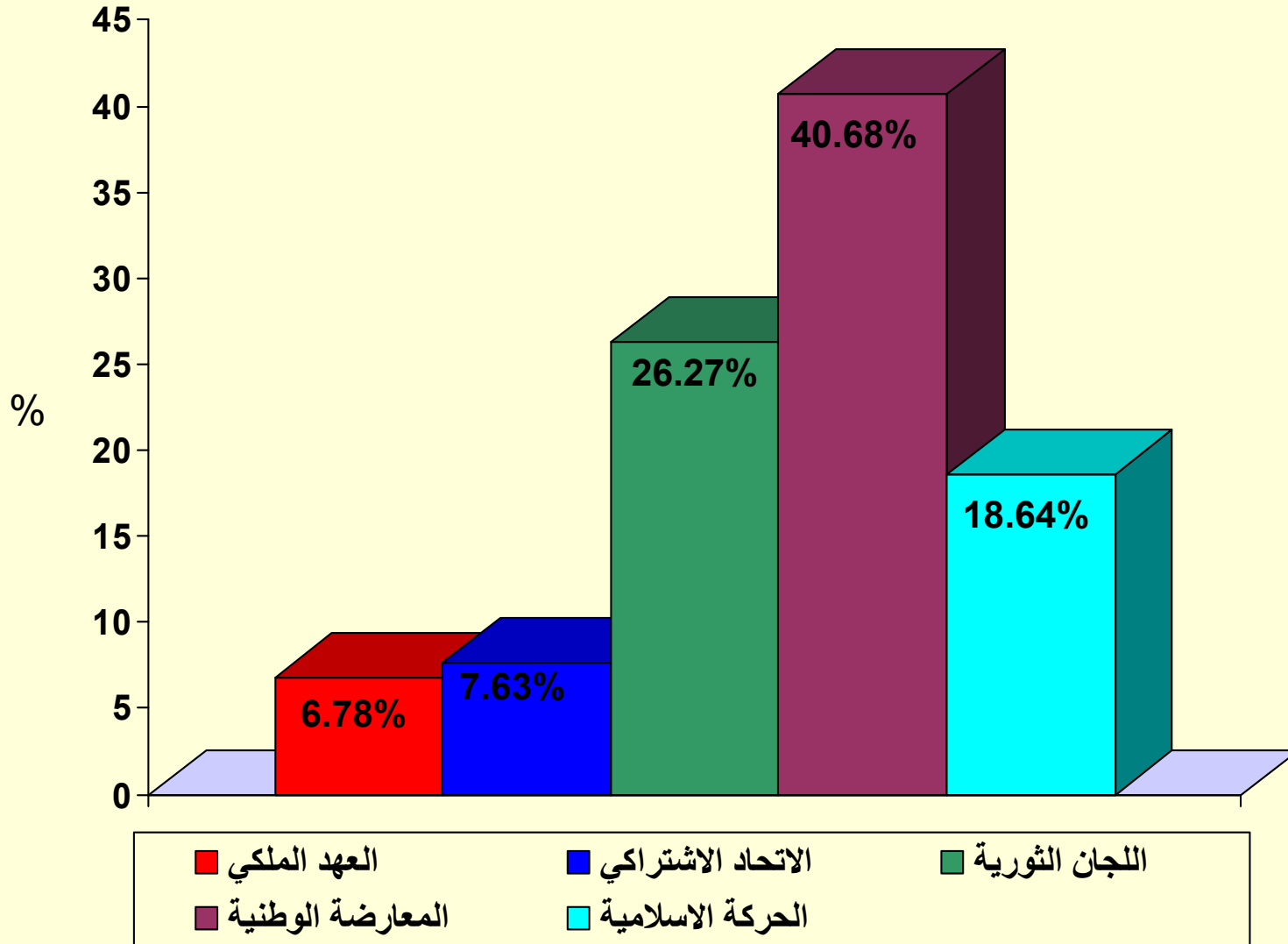


هذه الشريحة تحمل مؤشراً مهماً وهو ارتفاع نسبة الليبيين الذين لم تكن لهم أي تجربة في العمل العام. وبالرغم من أن أولئك الذين كانت لهم تجربة في العمل السياسي بلغت ٢٥%، وهذه نسبة ليست ضعيفة جداً، إلا أنها لا تفلح في التغطية على دلالة نسبة منعدمي التجربة التي زادت على ٤٣%.

توزيع اصحاب التجربة النقابية حسب نوعية العمل

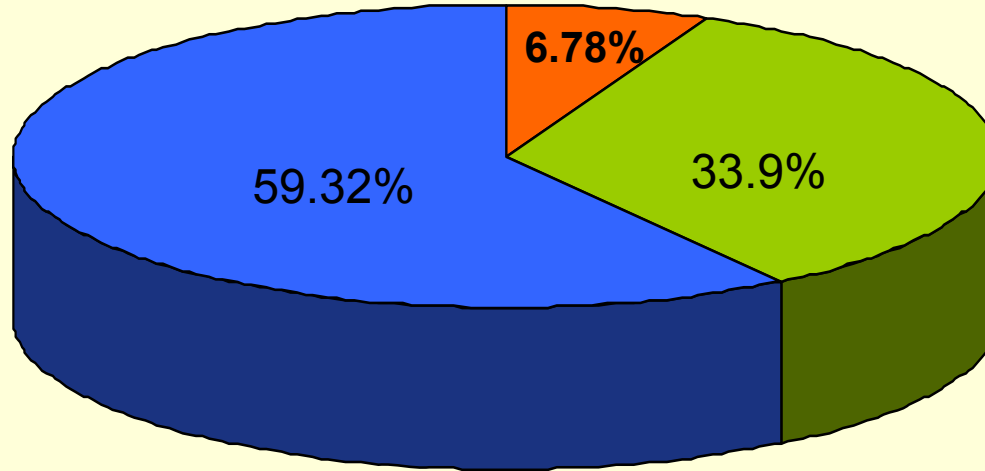


نسب المشاركين من اصحاب التجربة السياسية حسب النوعية



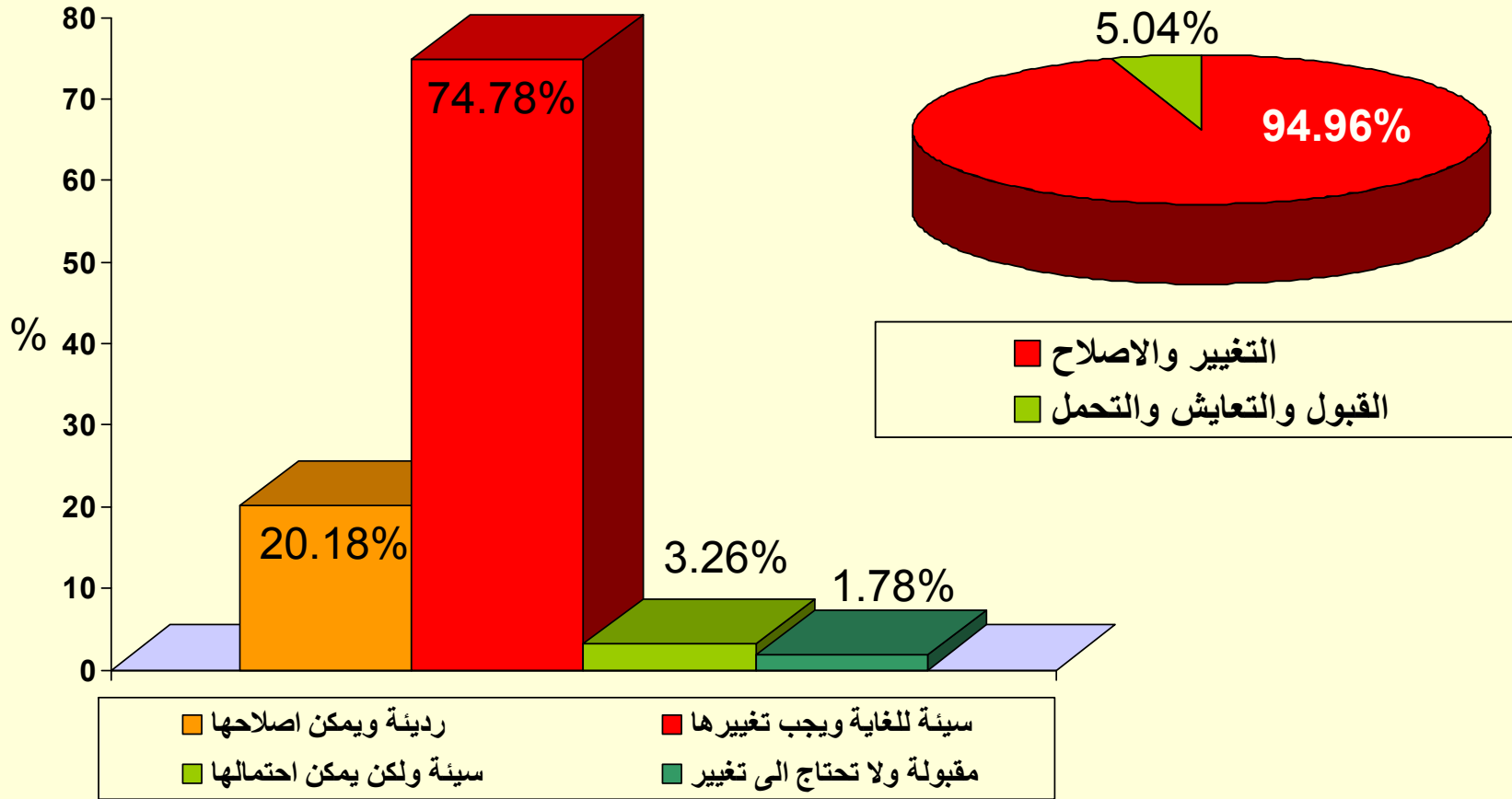
مجموع نسب المشاركين من اصحاب التجربة السياسية حسب النوعية

- ذوي تجربة حزبية في العهد الملكي
- ذوي تجربة في الاتحاد الاشتراكي واللجان الثورية في عهد القذافي
- ذوي تجربة مع المعارضة السياسية الوطنية والجماعات الاسلامية



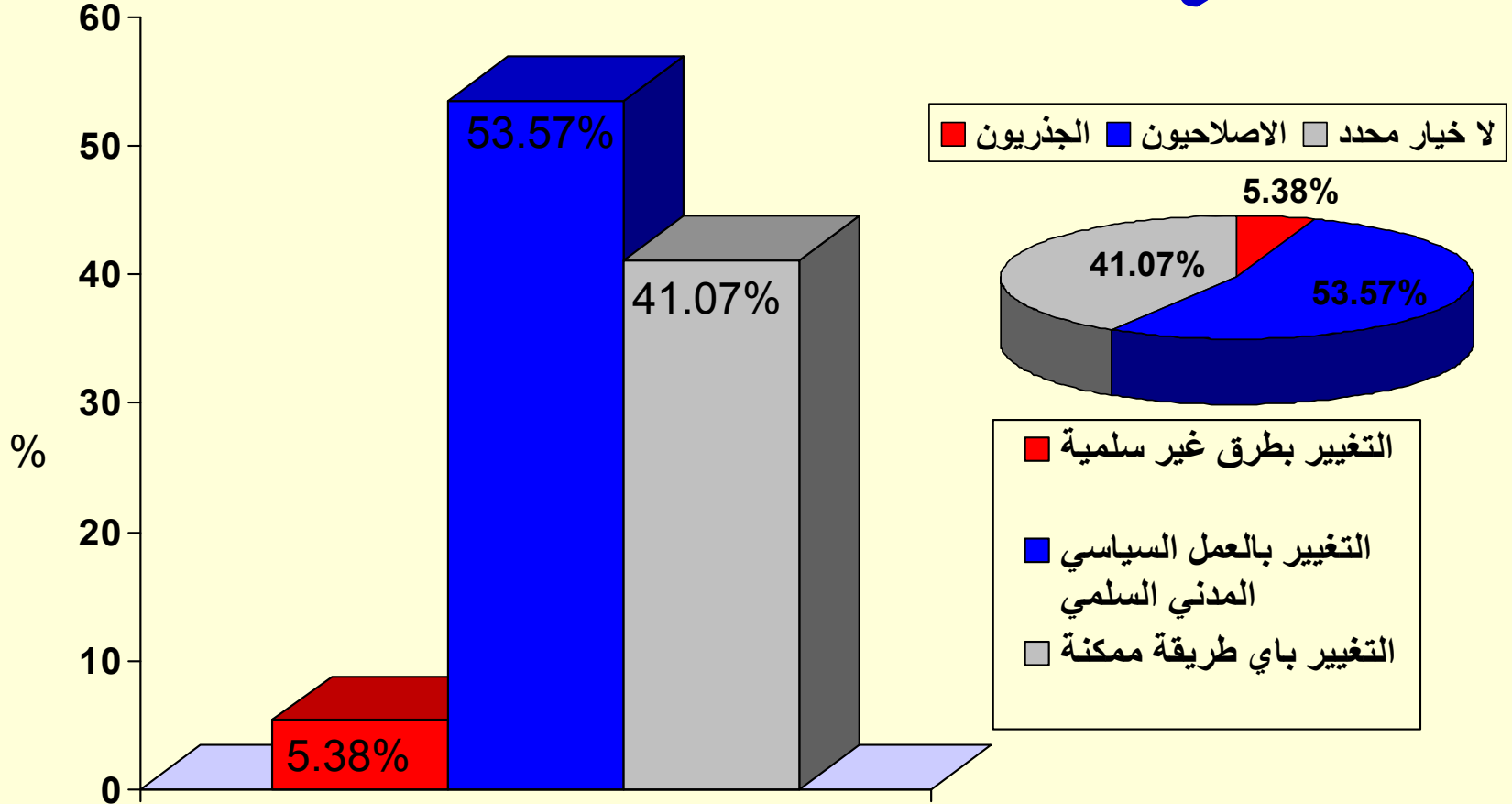
الشريحة توضح عدة مؤشرات منها انخفاض نسبة ذوي التجربة السياسية في العهد الملكي بسبب ضعف التجربة السياسية آنذاك، والارتفاع النسبي لذوي التجربة في الاتحاد الاشتراكي واللجان الثورية، أما نسبة ذوي التجربة في العمل المعارض (التنظيمات الوطنية والقومية والاسلامية) فهي تمثل ما يقارب ٦٠%

تقييم المشاركين في الاستبيان للاوضاع القائمة في ليبيا



هذه الشريحة أكثر الشرائح دلالة على توجه الرأي العام لدى الليبيين، فلم تبلغ نسبة الذين رأوا أن الأوضاع مقبولة (٢%)، في حين بلغت نسبة الذين يرون أن الأوضاع رديئة و(يجب) تغييرها ما يقارب ٧٥%. وهذه نتيجة ناطقة بذاتها ولا تحتاج إلى أي تعليق.

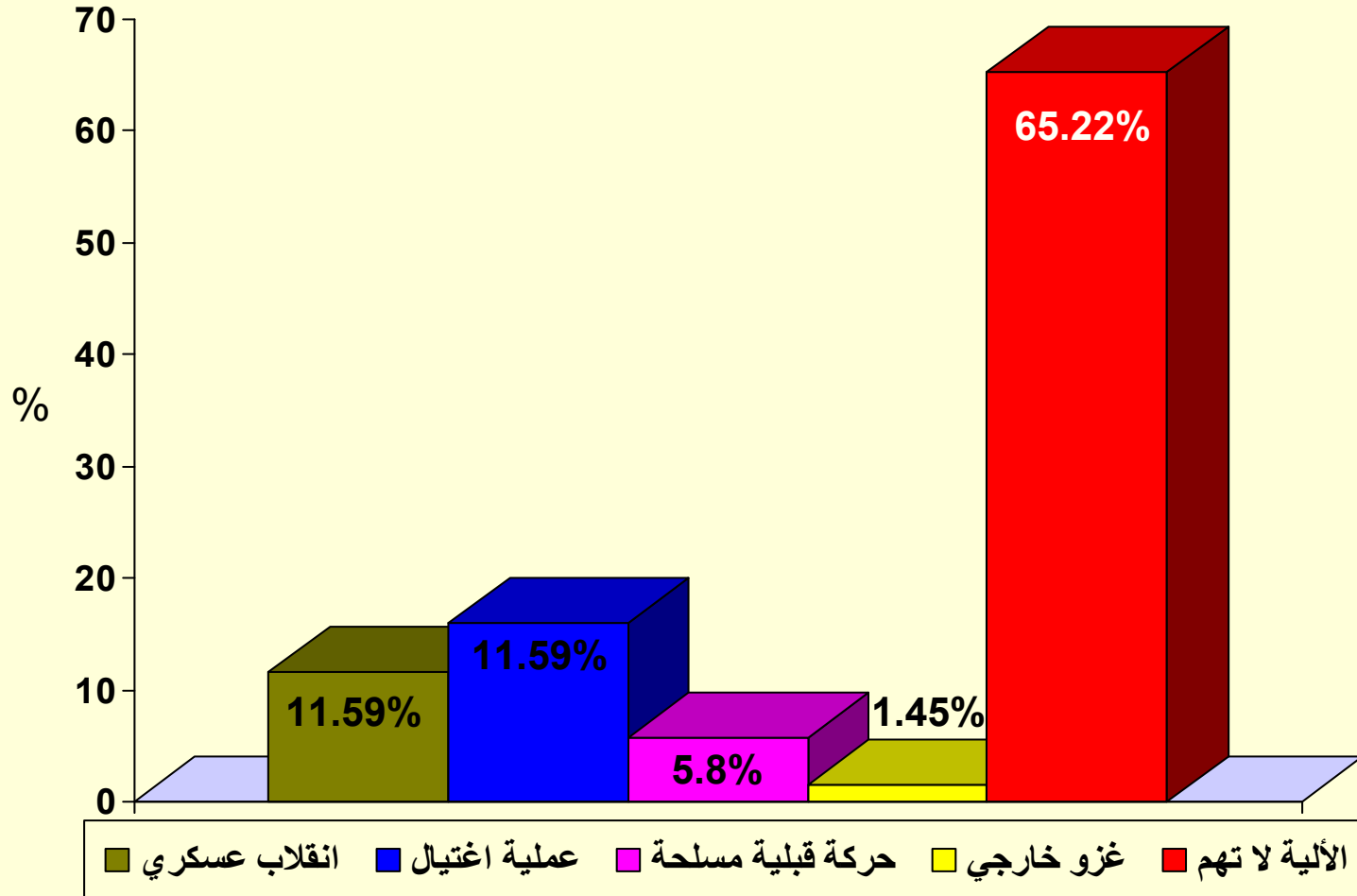
أنجع وسائل التغيير لمن يرون ضرورته ووجوبه



هذه الشريحة تحمل دلالتين مهمتين:

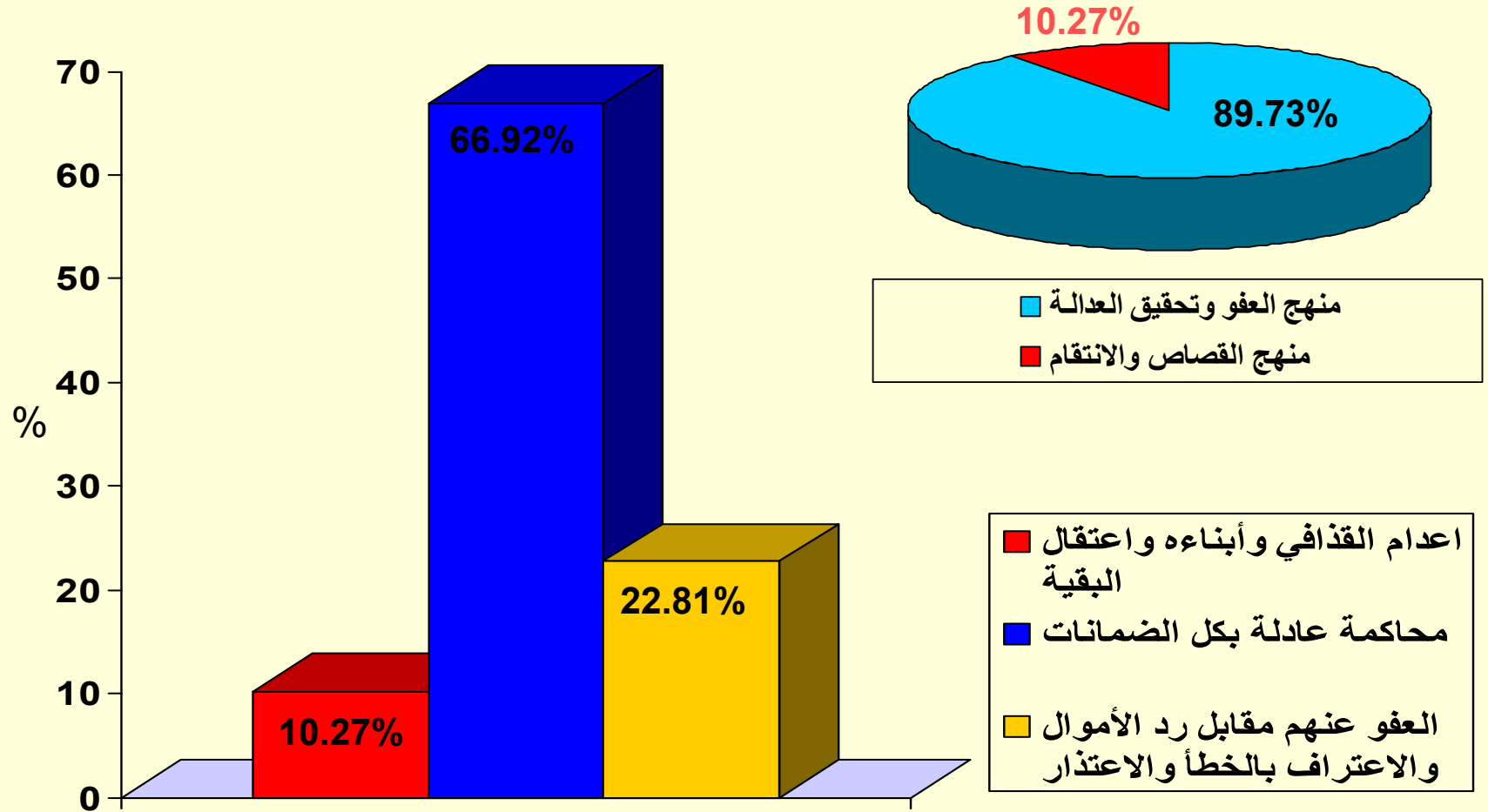
- الأولى: ارتفاع نسبة المؤيدين للتغيير بالمنهج الإصلاحي السلمي، مقابل انخفاض ذي دلالة بارزة على رفض منهج التغيير بالقوة (الطرق غير السلمية).
- الثانية: ارتفاع نسبة من ليس لديهم رؤية أو خيار محدد (الذين يريدون التغيير بأي وسيلة).

أفضل وسائل التغيير لمن يرون ضرورة التغيير بالقوة (بطرق غير سلمية)



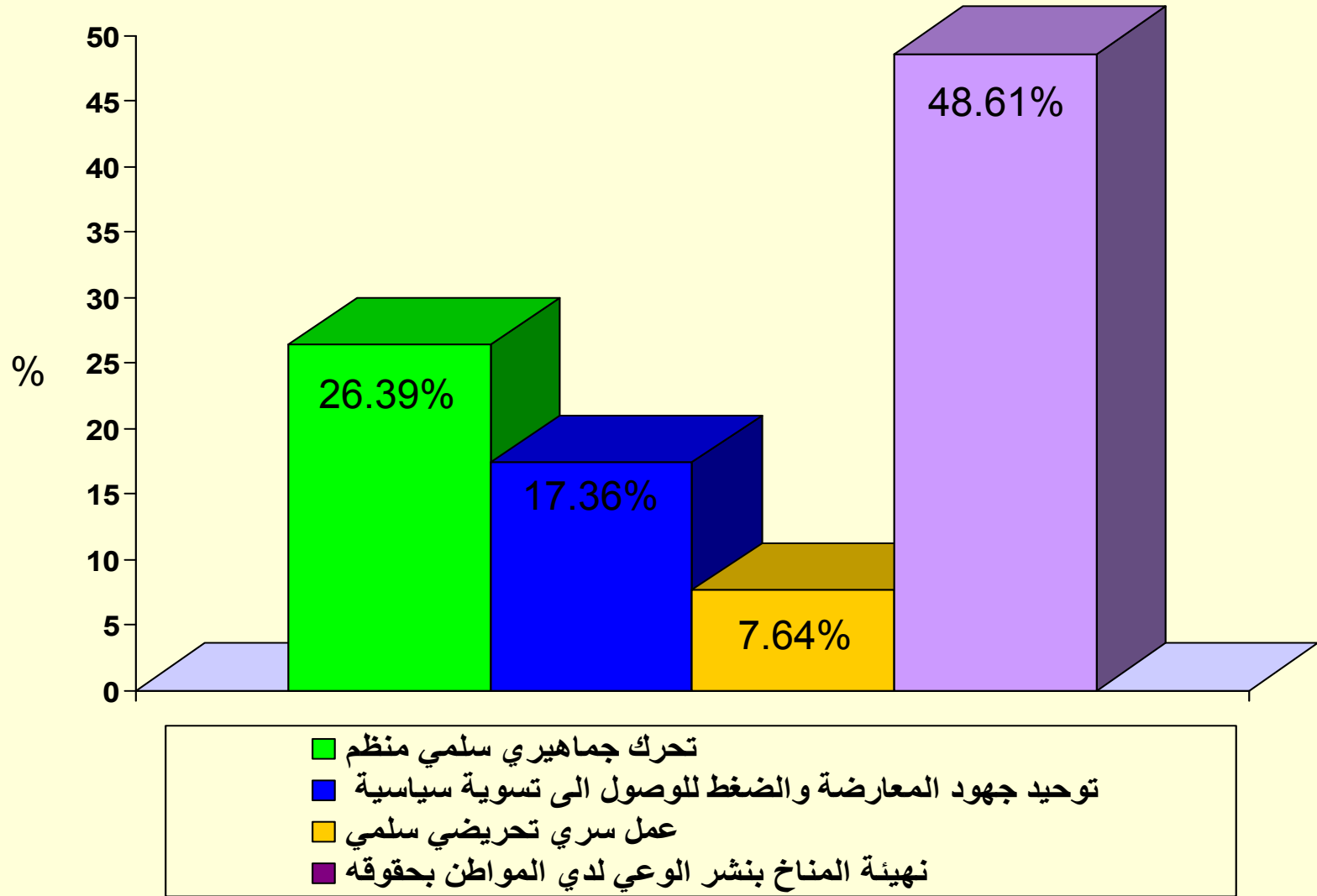
هذه نتيجة طبيعية، فمؤيدو التغيير بالقوة، هم من الذين يتطلعون للتغيير بأي شكل، ومن ثم فمن الطبيعي أن تكون الآلية المتبعة في ذلك لا تهمهم.

آراء المنادين بالتغيير بالقوة حول كيفية التعامل مع عناصر النظام عند القبض عليهم



هذه شريحة تعكس مستوى مرتفعاً من الوعي بأهمية القانون والعدالة، بالرغم من أنها تخص أولئك المنادين بالتغيير بالقوة، مما يؤكد أن هناك انحياز كامل من كل الاطراف لدولة القانون والقضاء العادل.

توزيع الآراء حول الآلية الأفضل لتحقيق التغيير بالعمل السياسي السلمي المدني



انظر الملاحظات حول هذه الشريحة في الصفحة التالية:

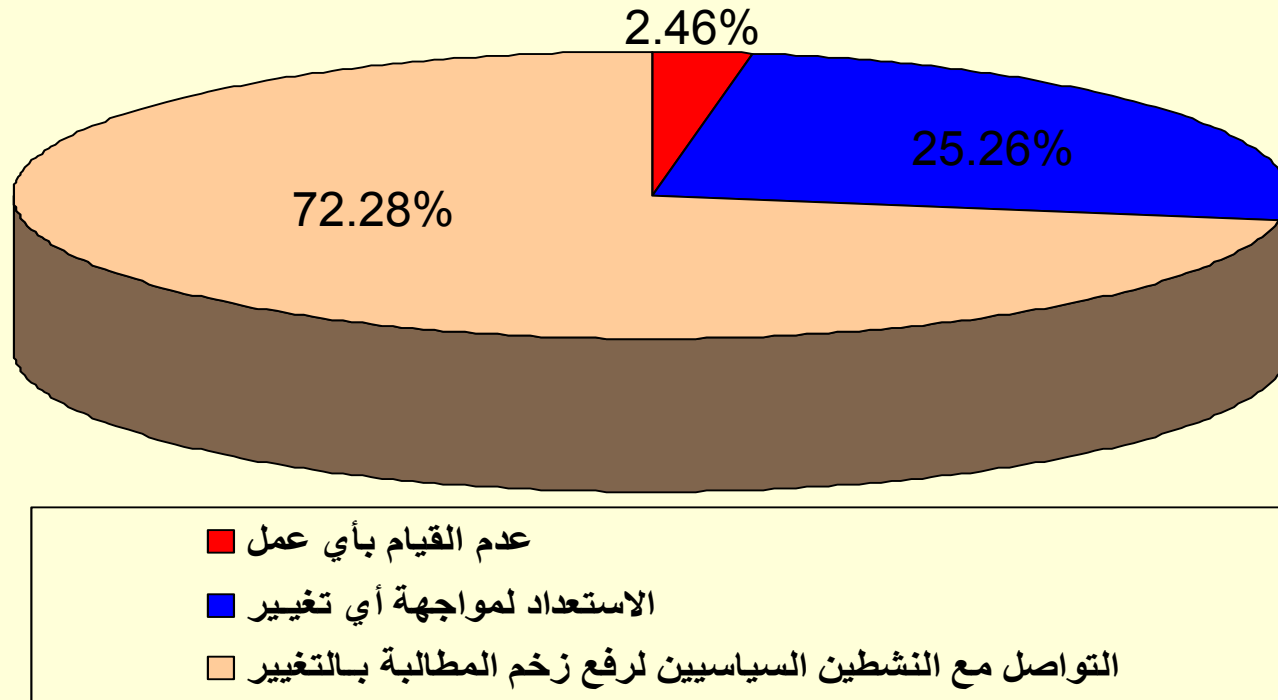
أهم ما تشير إليه الشريحة السابقة هو:

أولاً: عدم تأييد منهج العمل السري (أقل من ٨%)، وهذا مؤشر مهم على تطور الوعي (المدني) بأهمية تبني أسلوب العمل السياسي المعلن.

ثانياً: انخفاض نسبة المؤيدين لخيار (توحيد جهود المعارضة) ربما يعكس درجة منخفضة من الإيمان أو الثقة بقدرة المعارضة على أن تكون عنصراً فاعلاً، على الأقل في المرحلة الراهنة.

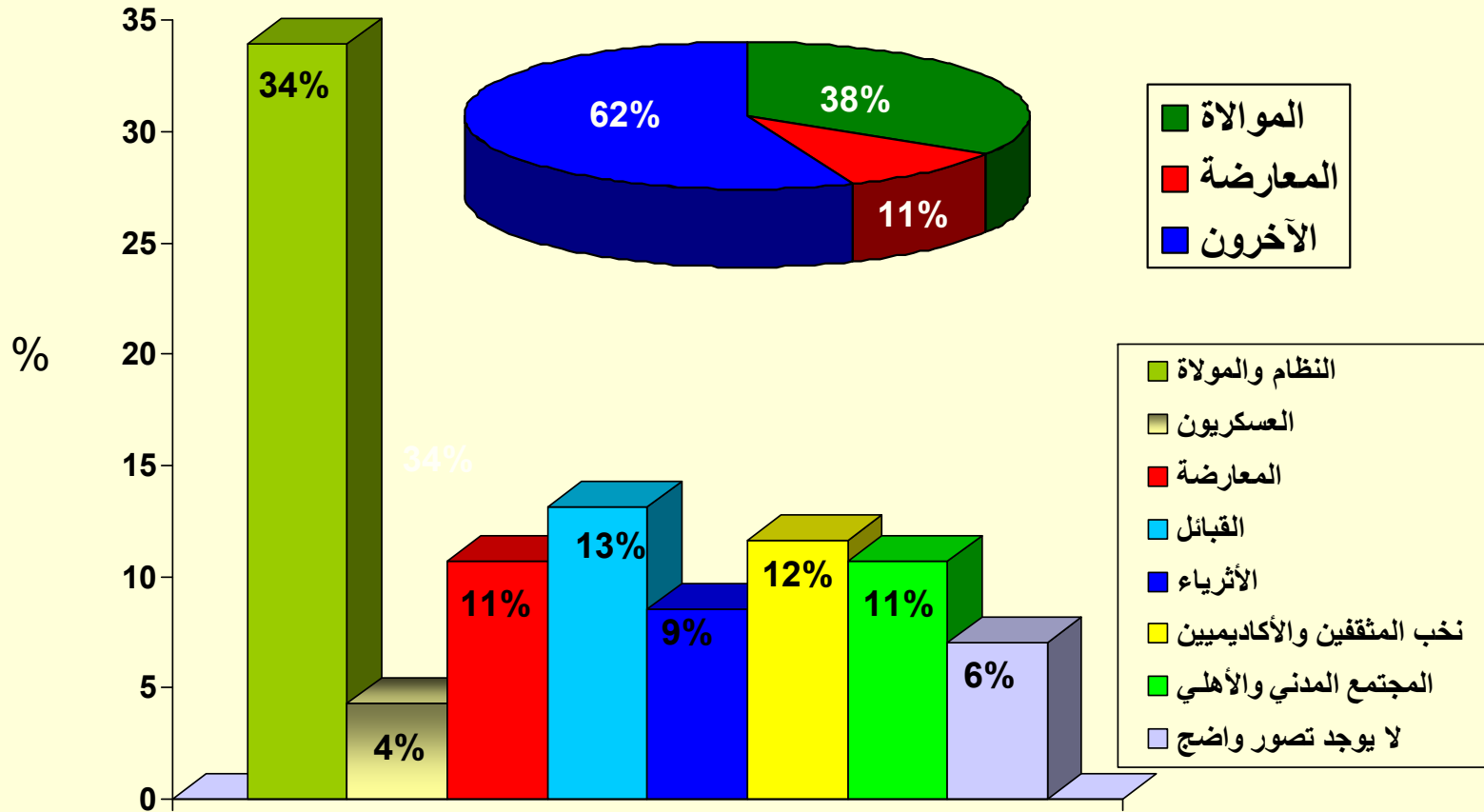
ثالثاً: نسبة المؤيدين لخيار (تهيئة المناخ بنشر الوعي بالحقوق السياسية) مرتفعة بشكل ملحوظ.. ويجب أن يكون في هذا مؤشراً على أهمية بذل الجهود على هذا الصعيد، وهو ما يجب أن يأخذه المعارضون في الاعتبار، فيتجهوا إلى جهود التوعية والتثقيف والتهيئة الفكرية والسياسية للمواطنين .

آراء اليائسين من إمكانية التغيير حول ما ينبغي على الليبيين عمله



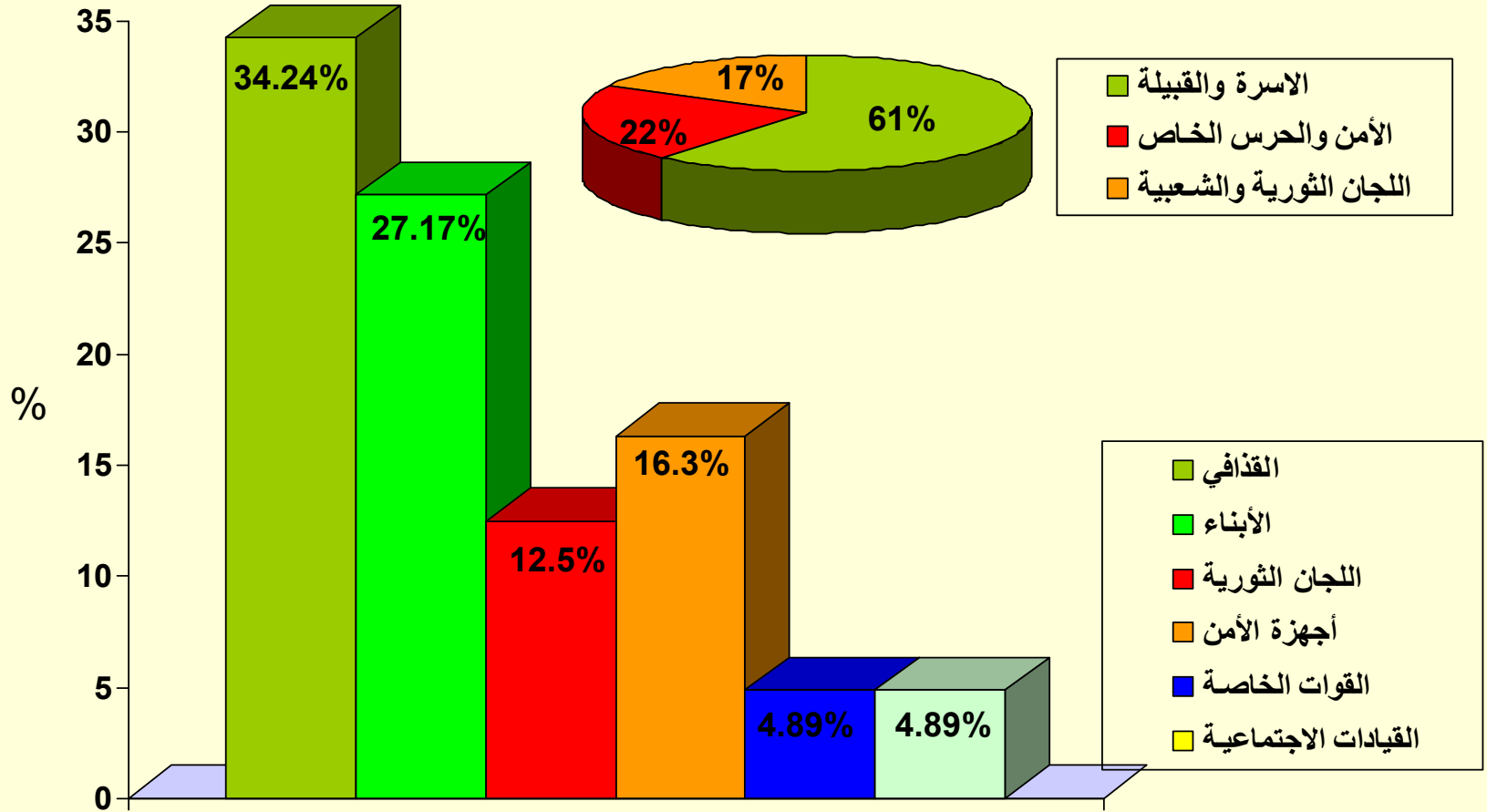
هذه الشريحة مهمة في الدلالة على أن الأغلبية لا يؤيدون فكرة البقاء دون عمل انتظاراً للتغيير، ثم تتدرج الأهمية في اتجاه تأييد الحركة الإيجابية، فتمر بخيار الاستعداد لمواجهة المستقبل (٢٥%)، ثم تبلغ نسبة عالية جداً (٧٣%) في تأييد التوجه نحو التواصل مع النشطاء السياسيين في الداخل والخارج لرفع زخم المطالبة بالتغيير. وقد يكون هذا مؤشراً على وجود روح إيجابية لدى غالبية كبيرة، ولكنها لا تجد الأطر المناسبة التي تستوعب طاقاتها وجهودها.

توزيع الآراء حول الطرف الأقوى والأخطر في مرحلة التغيير



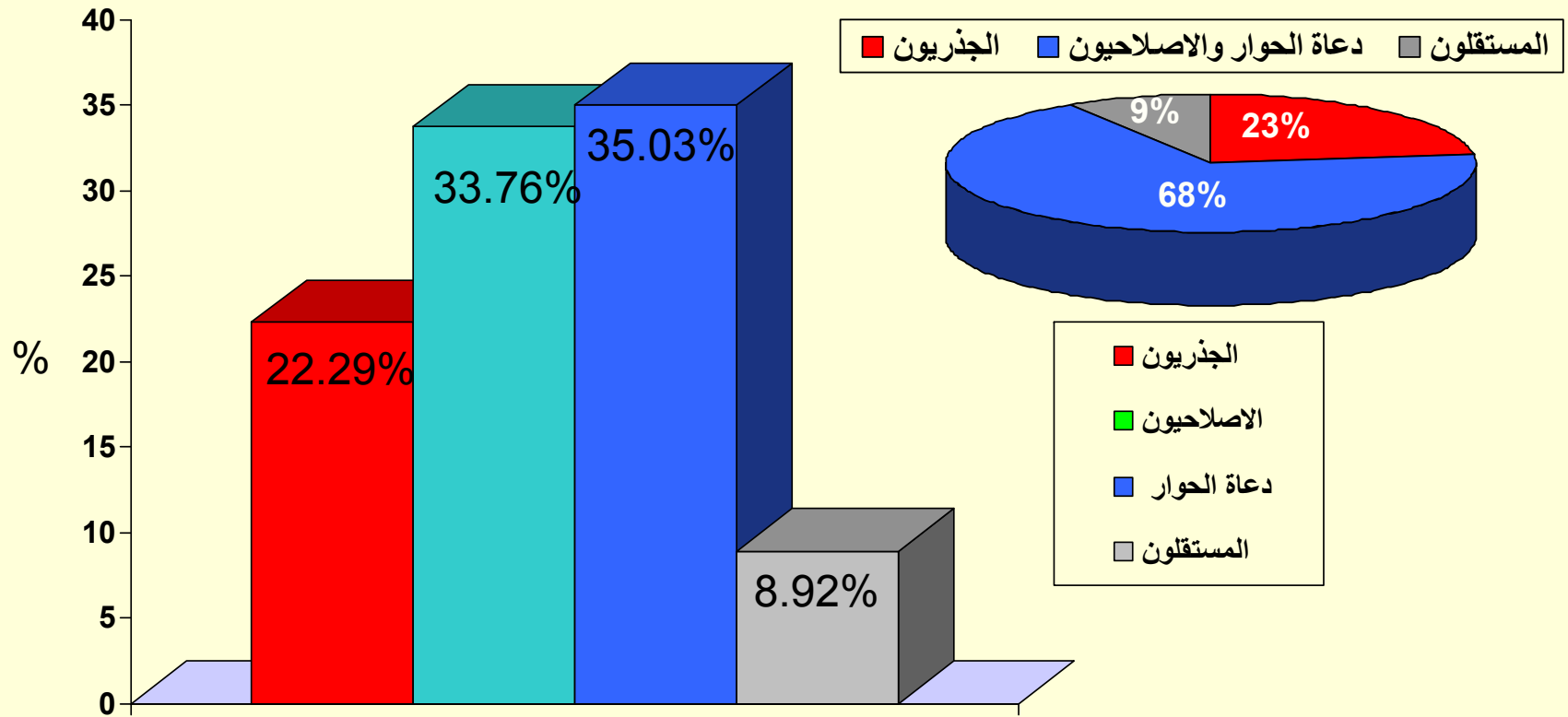
هذه الشريحة تعكس بصدق الحالة الغالبة التي ما زالت تسيطر على الليبيين، وهي أن النظام ما زال هو الأقوى في هذه المرحلة.. فلم تحصل كل القوى الأخرى أي نسب ذات معنى. وربما يحمل معنى ذا دلالة انخفاض نسبة المؤيدين لخيار (العسكريين)، فهذا يعكس صورة صادقة لمكانة العسكريين في الوقت الحاضر. وهي مكانة في غاية الضعف، ولا شأن لها.

الأراء حول أقوى طرف في منظومة النظام والموالاة



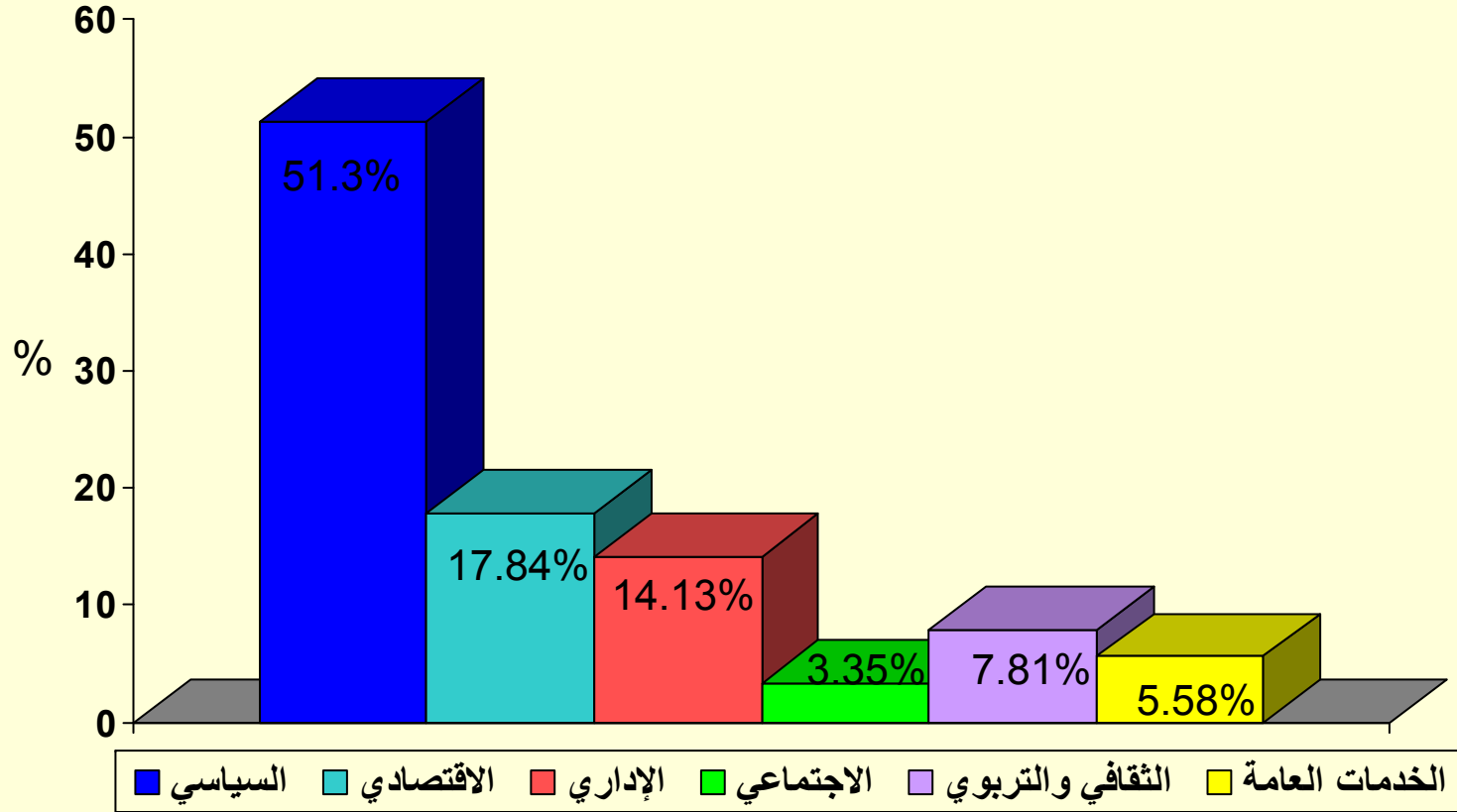
هذه الشريحة تعكس بالفعل حقيقة الأوضاع القائمة حيث يأتي رأس النظام في قمة السلم يليه الأبناء، ثم قوى الأمن، ومن بعد بقية القوى التي سبقت الإشارة إلى أنه ليس لهم أي تأثير على مجريات الأمور.

الأراء حول أقوى طرف في منظومة المعارضة والنشطين سياسيا



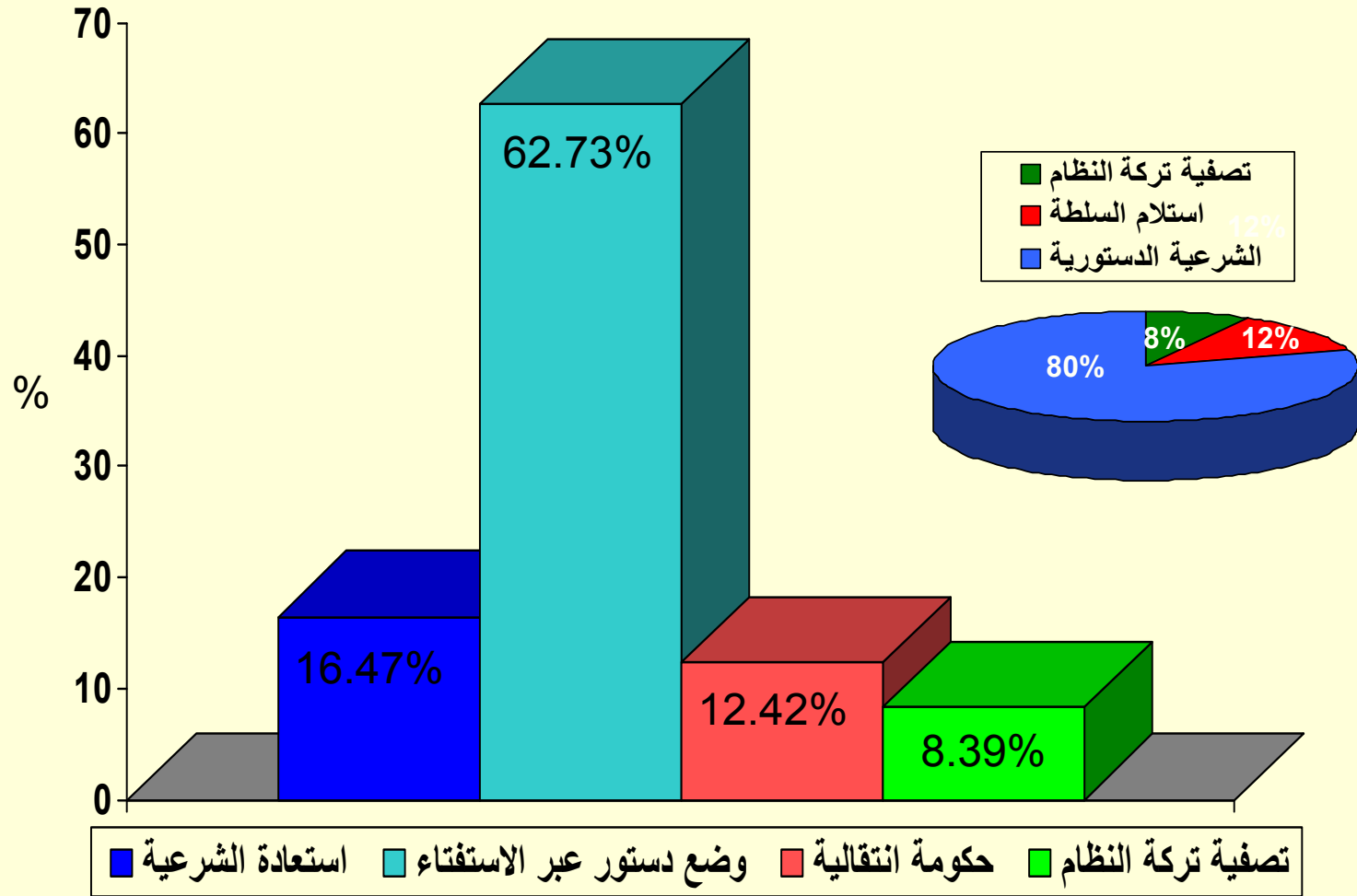
هنا تعكس الشريحة تزايد نسبة المؤيدين لمنهج الإصلاح والحوار، مقابل (الجذريين)، فإذا جمعت نسبتنا مؤيدي المنهجين (وهما في الحقيقة شيء واحد تقريباً) فإنها تمثل نسبة كبيرة جداً، ومن ثم فربما يكون لها دلالة مهمة على تطور توجه المعارضين للنظام نحو تبني مناهج الإصلاح والحوار السياسي السلمي، مقابل تناقص مؤيدي خيارات التغيير بالقوة وإسقاط النظام.

آراء الإصلاحيين حول أولويات منهج الإصلاح الشامل



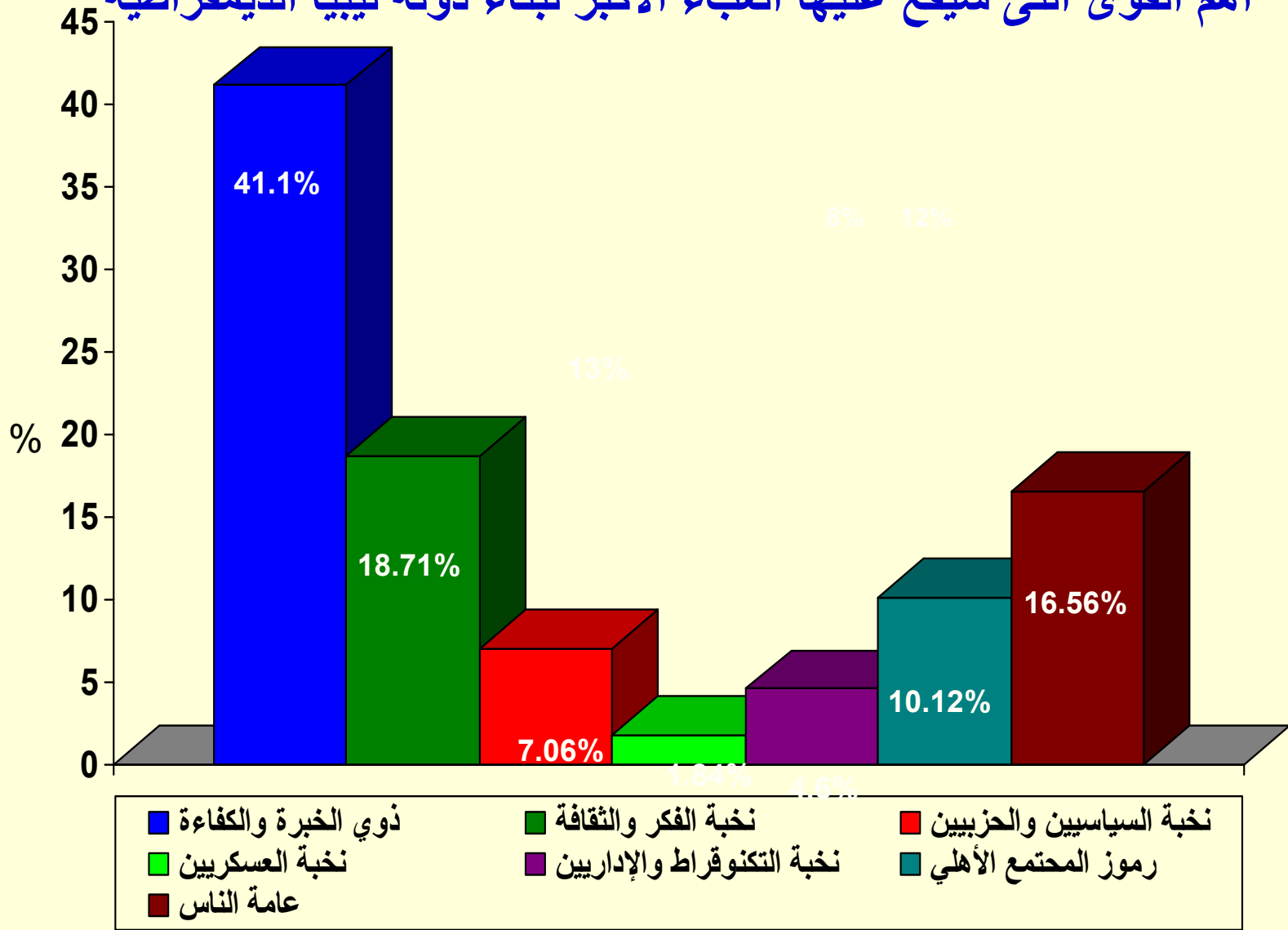
هذه شريحة بالغة الأهمية في تبلور رأي عام مهم حول أهمية الإصلاح السياسي، وتمييزه عن الإصلاح في سائر المجالات، التي تدرجت نسبة تأييدها بما يعكس أهميتها في نظر المستطلعة آراؤهم.. وهذا يعكس أيضاً نضجاً مهماً في مدى القناعة السياسية بأهمية الإصلاح السياسي وأسبقيته على بقية الجوانب، من حيث إنه يمثل الأساس والمنطلق للإصلاح في المجالات الأخرى.

أهم الخطوات الضرورية للبدء في إعادة بناء ليبيا الديمقراطية



هنا تعكس الشريحة مستوى مرتفعاً جداً من نضج القناعة بأهمية الدستور والشرعية الدستورية، باعتبارهما الأساس الضروري لإعادة البناء الديمقراطي.

اهم القوى التي سيقع عليها العبء الأكبر لبناء دولة ليبيا الديمقراطية



انظر الملاحظات حول هذه الشريحة في الصفحة التالية:

الشريحة السابقة تعكس مؤشرات مهمة في عدة اتجاهات:

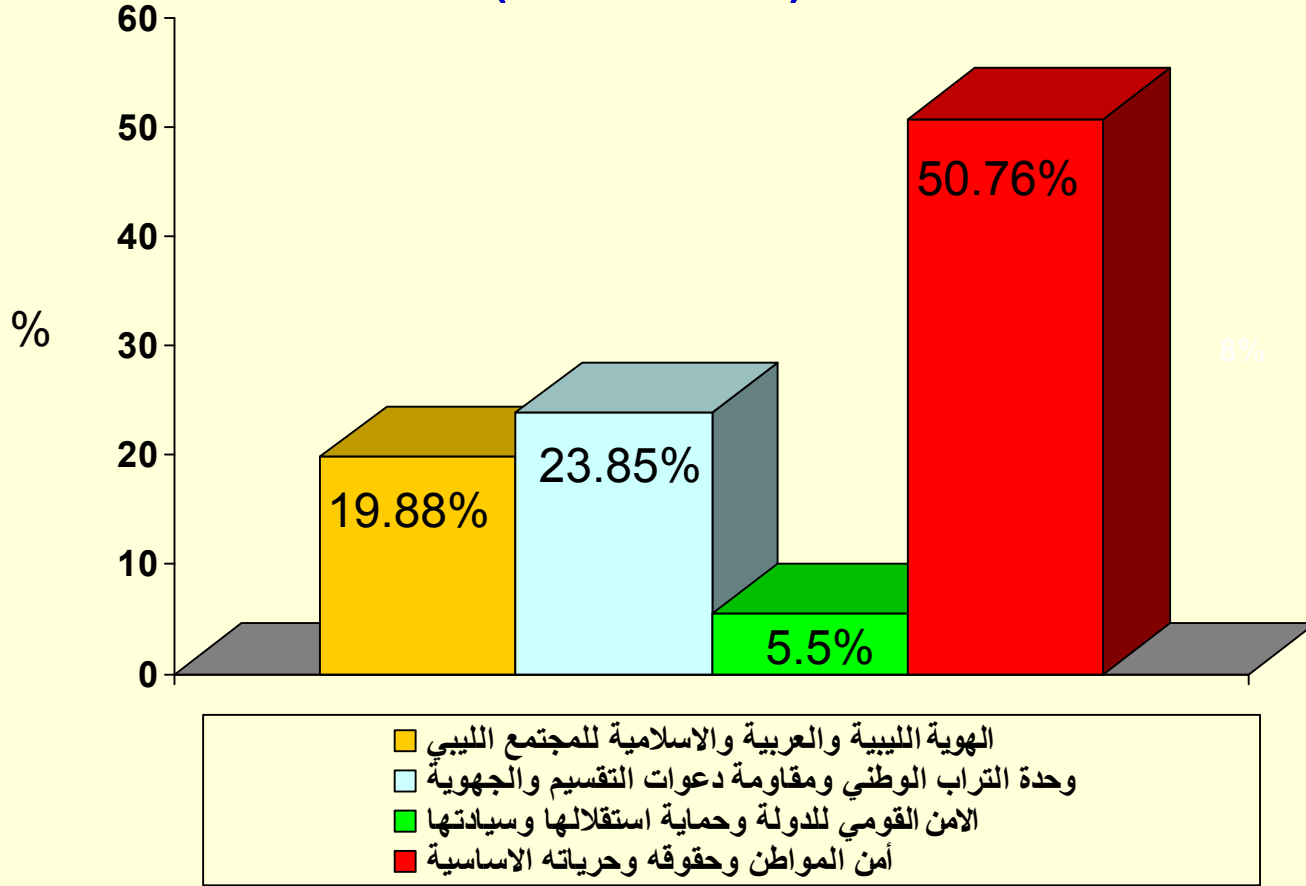
أولاً: انخفاض شديد جداً في نسبة المؤمنين لفكرة أن العسكريين يمكن أن يكون لهم دور في إعادة البناء. وقد يكون هذا مؤشراً على أن الليبيين قد استوعبوا الدرس التاريخي من تجربة الانقلاب، وتبلور توجه عام لرفض تدخل العسكريين في السياسة وإعادة البناء.

ثانياً: انخفاض نسبة المؤيدين لخيار (الحزبيين والسياسيين) وهذا قد يعكس استمرار سيطرة الروح المضادة للعمل السياسي الحزبي، نتيجة للأفكار السلبية التي تم ترسيخها حول هذه الممارسة في الماضي.

ثالثاً: ارتفاع نسبة المؤيدين لخيار أهل الفكر وذوي الخبرة والكفاءة، وهذا اتجاه إيجابي، يدل على ترسخ الوعي بأهمية أن يتولى الشؤون العامة ذوو الكفاءة والخبرة والفكر، لتعويض السلبيات الكارثية التي نشأت عن الممارسات القائمة الآن، والتي اتسمت بتولي غير أولي الكفاءة والخبرة مقاليد الأمور، ومن ثم أدت بالبلاد إلى الكارثة المعاشة..

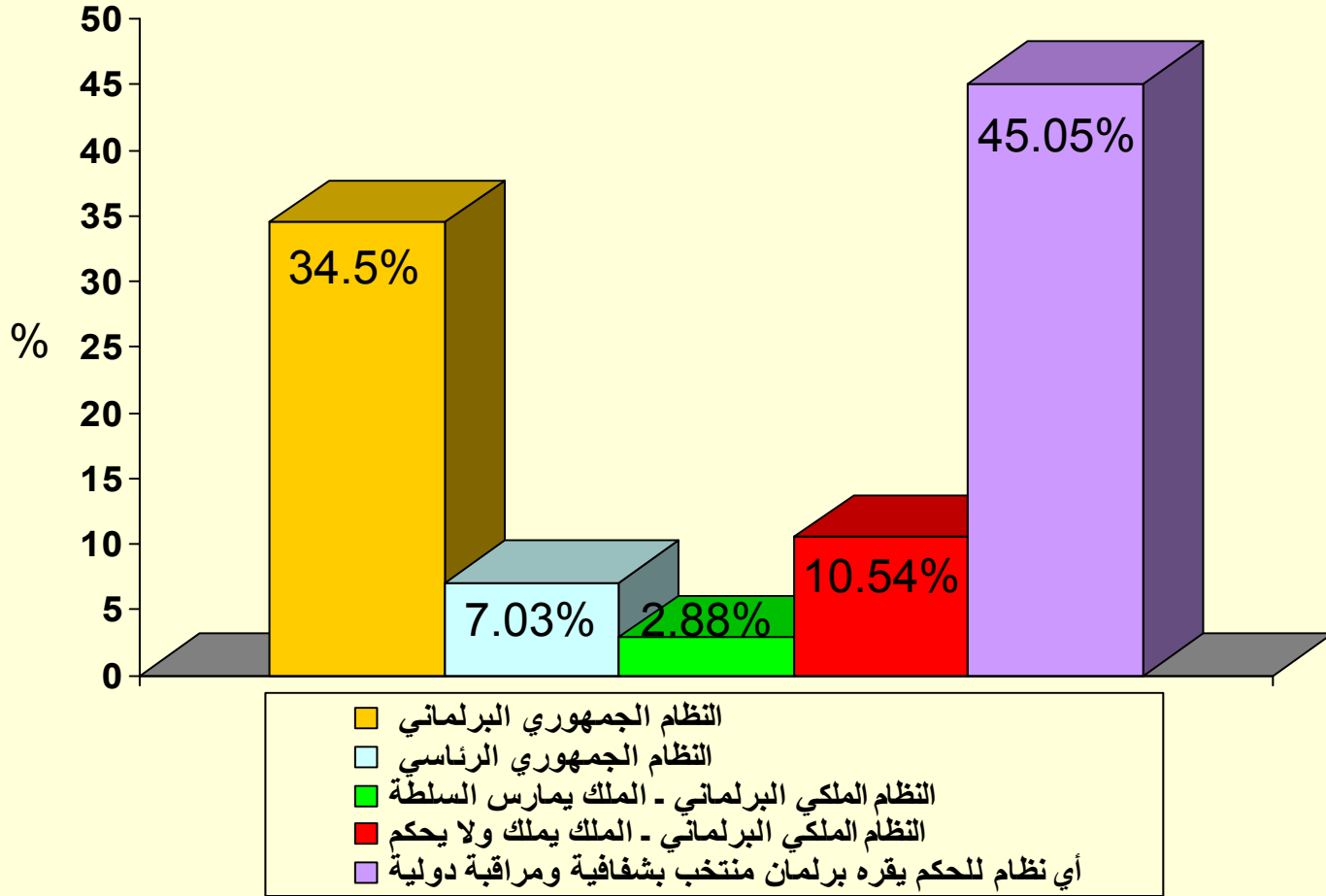
ولذا فهذه الشريحة تشير إلى وجود رأي عام مهم مؤيد لتولية الأمور لذوي الخبرة والكفاءة

أهم الثوابت الوطنية التي ينبغي أن يكون حولها اتفاق بين مكونات المجتمع (الخطوط الحمراء)



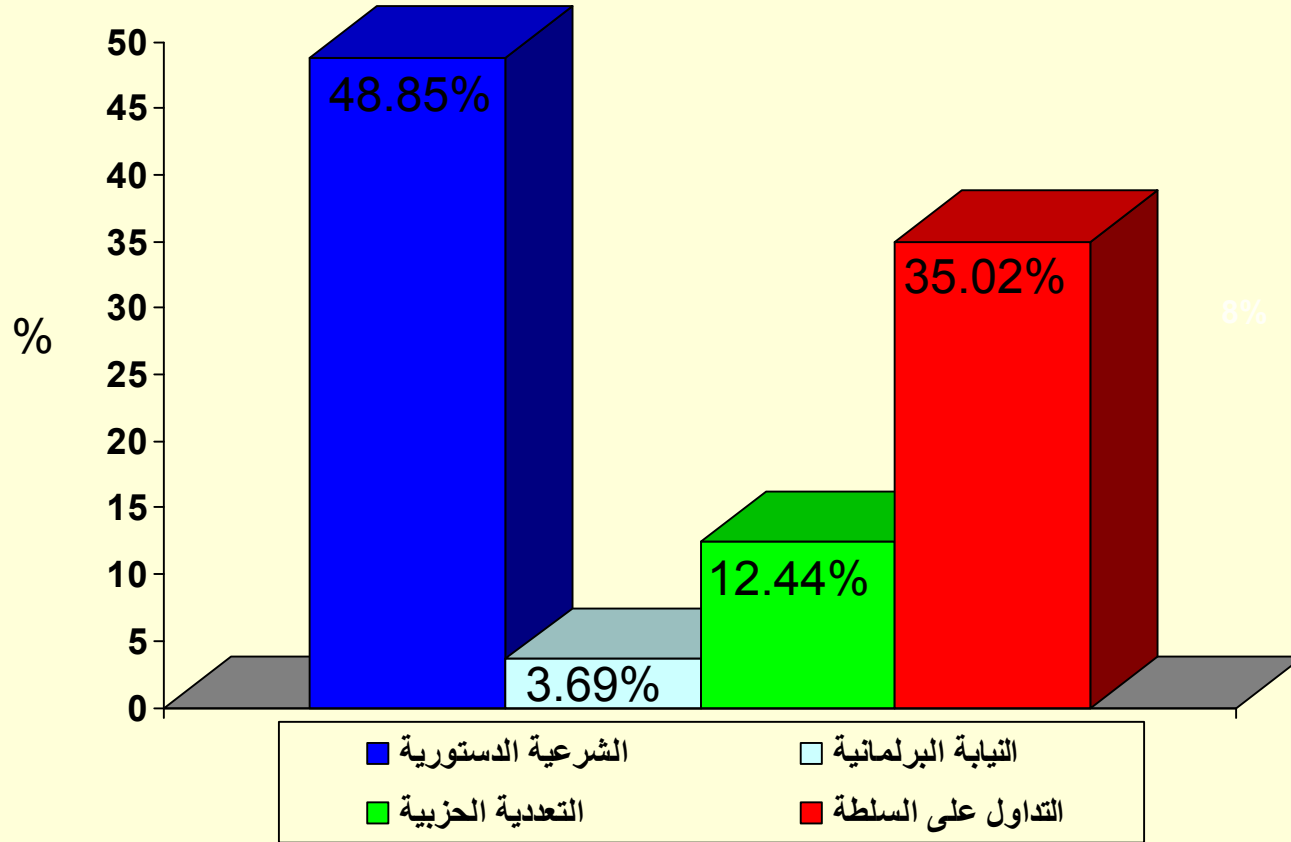
هذه الشريحة تعكس تطور الوعي بأهمية المحافظة على أمن المواطنين وحقوقهم الأساسية، واعتبارها تقع في قمة سلم أولويات الثوابت الوطنية، مقدمة على وحدة التراب الوطني ومسألة الهوية.. وبالطبع يجب أن تقرأ النسبة المنخفضة لمؤيدي خيار (الأمن القومي للدولة وحماية استقلالها) باعتبارها مؤشراً على وعي المواطنين بما تم تحت هذا الشعار من تعدد على الثوابت الأخرى، وخاصة أمن المواطن وحقوقه السياسية.

حول نظام الحكم المناسب لدولة ليبيا بعد التغيير



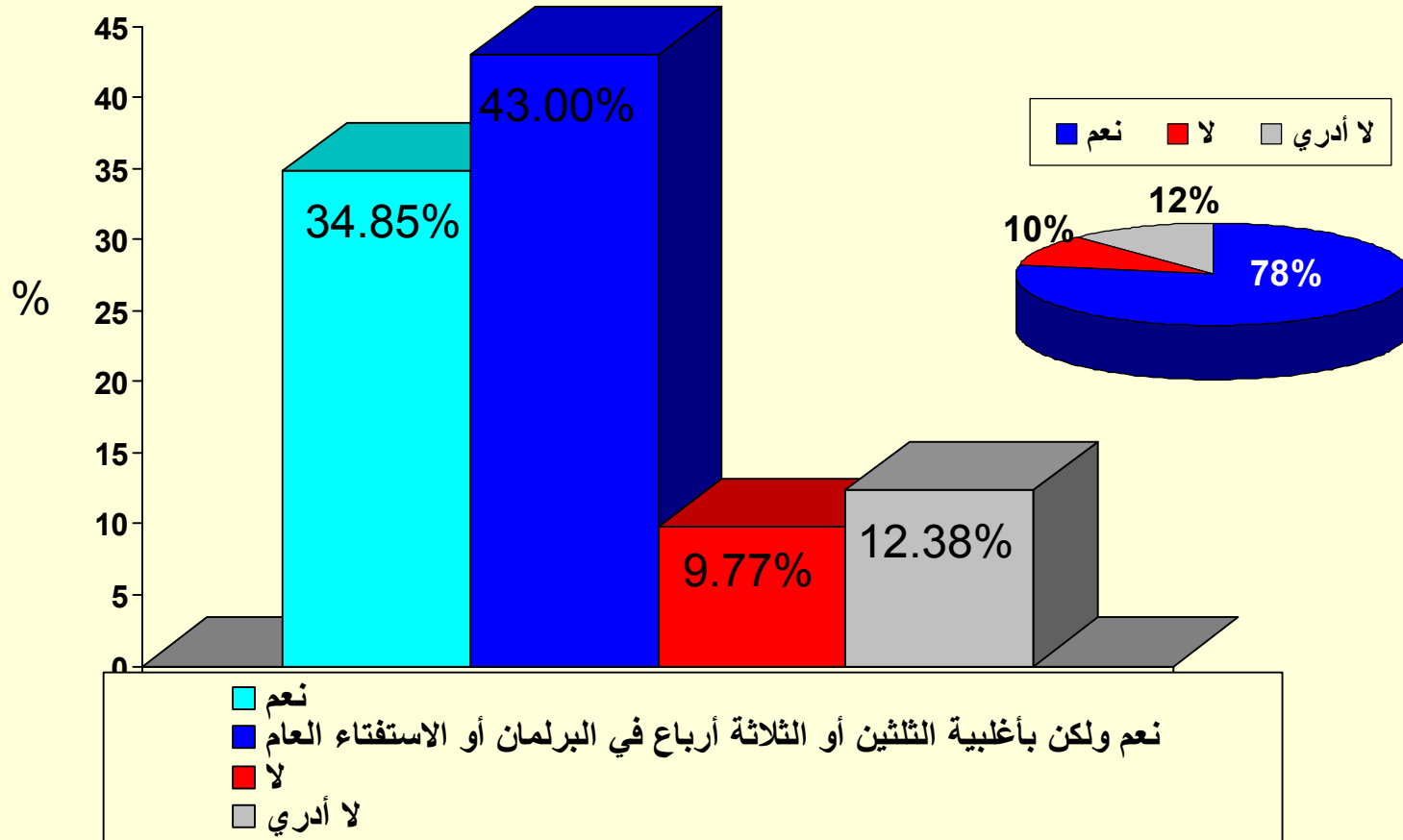
يتضح من هذه الشريحة انخفاض كبير في نسبة مؤيدي النظام الملكي بنوعيه، ونسبة أعلى لمؤيدي النظام الجمهوري البرلماني. ولكن يلاحظ أن النسبة الأكبر كانت لأولئك الذين، لم يتحدد لديهم رأي واضح حول نظام الحكم، ويرجعون الأمر لقرار الأغلبية في برلمان شرعي منتخب.

أهم مقومات النظام الجمهوري الدستوري في دولة ليبيا الديمقراطية



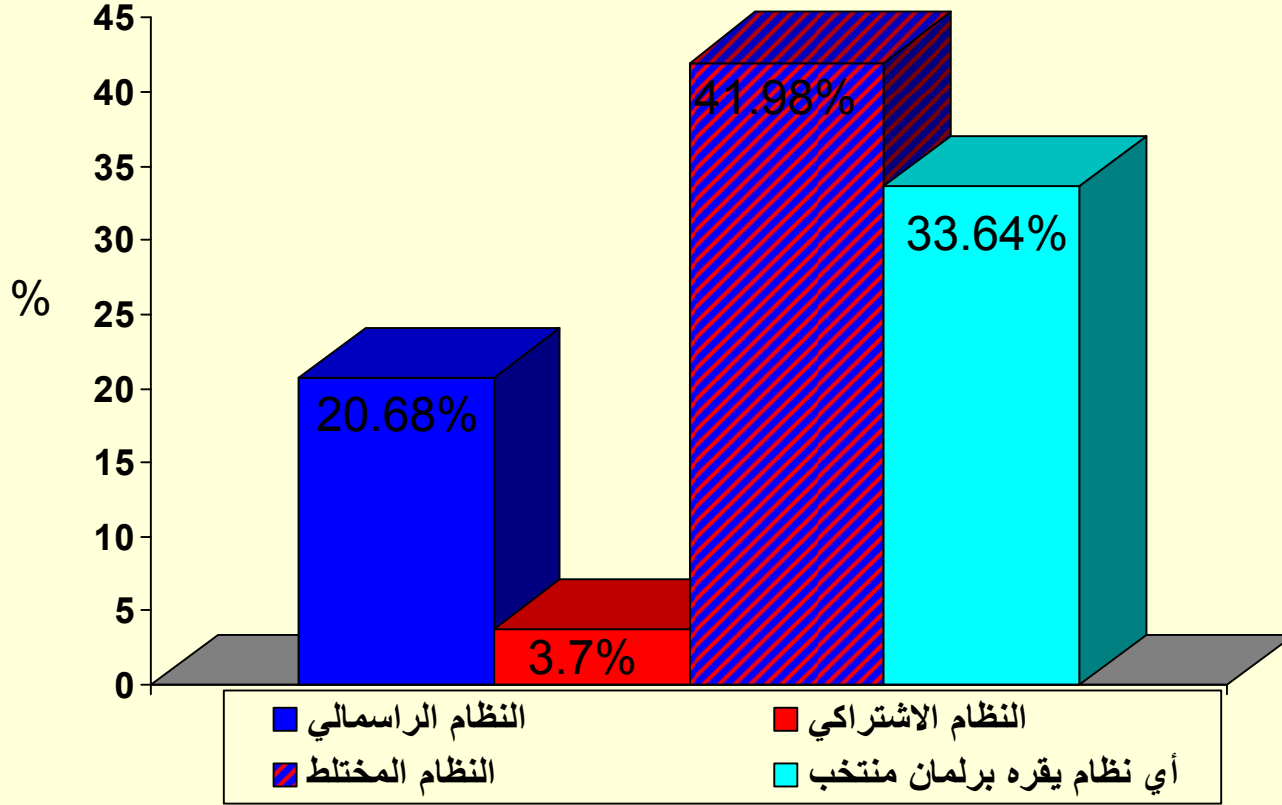
هنا إشارة واضحة إلى تبلور الوعي العام حول الموقع الجوهري الحيوي الذي تحتله الشرعية الدستورية في النظام الجمهوري. وكذلك مسألة التداول على السلطة كتعبير عن رفض لمسألتي شرعية الأمر الواقع والزعامة المطلقة باسم الشرعية الثورية .

عند انتصار خيار سياسي ما عبر الاستفتاء هل من حق أنصار الخيارات الأخرى السعي لتغيير النظام سلمياً وعبر وسيلة الديمقراطية؟



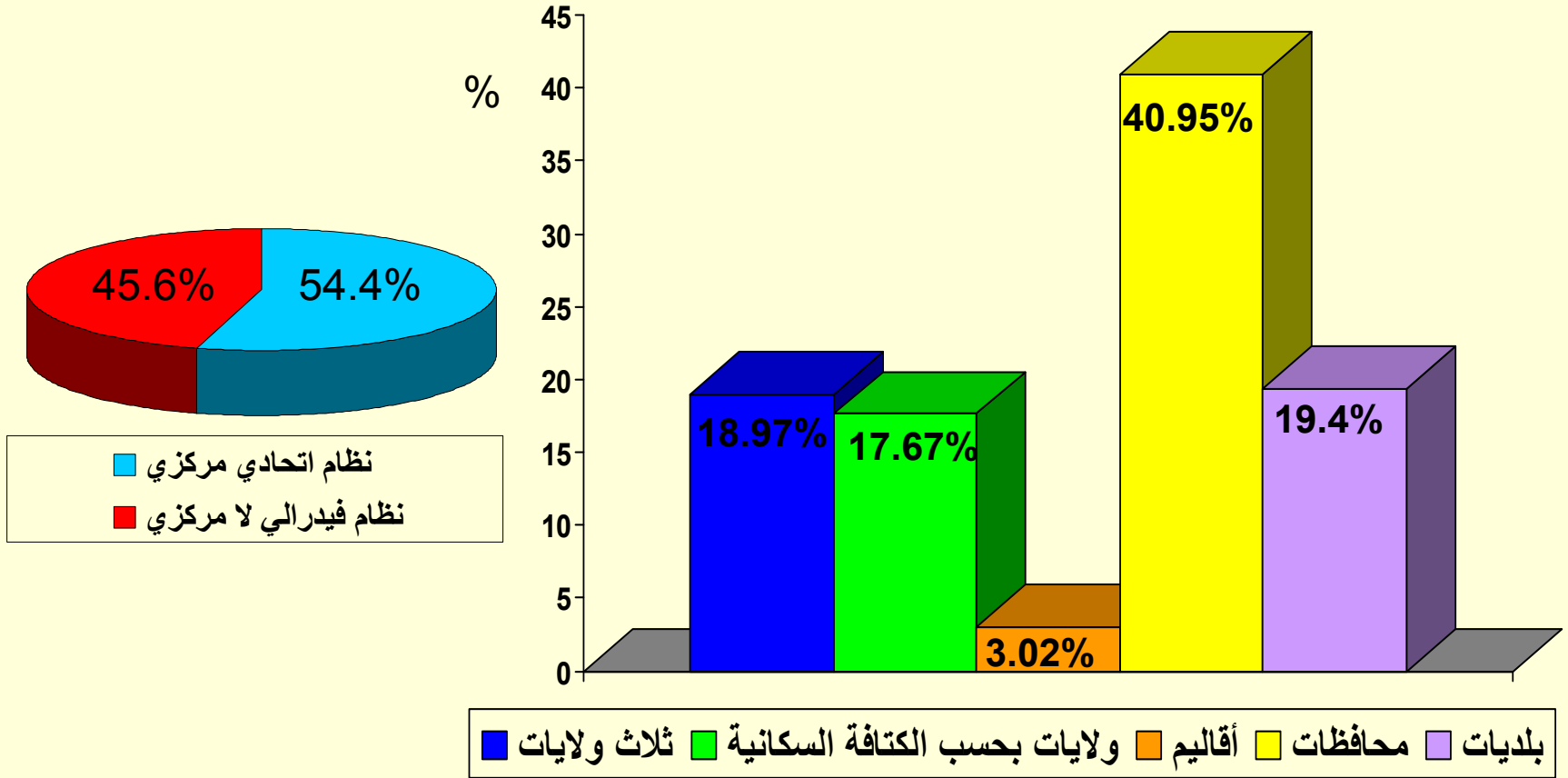
هذه الشريحة تدل أيضاً على نمو مستوى الوعي الديمقراطي، إذ تشير إلى وجود القناعة بحق الأقلية في الوجود السياسي، وأيضاً إلى أهمية الدستور وخطورة عملية تعديله، ومن ثم التوجه العام إلى إحاطة هذه العملية بأكثر قدر من الضمانات الدستورية، عبر ربطها بموافقة أغلبية كبيرة من أعضاء الهيئة التشريعية في البلاد.

النظام الاقتصادي المناسب والممكن لدولة ليبيا بعد التغيير



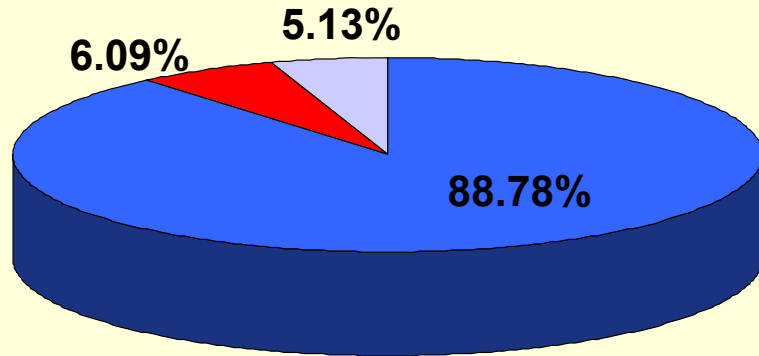
هذا مؤشر مهم على نمو الوعي الاقتصادي انطلاقاً من تجارب الأمم وتجربة الليبيين الماضية، بالتوجه نحو نظام الاقتصاد المختلط، الذي يحاول أن يوظف إمكانات وخصائص القطاعين العام والخاص في خدمة قضية التنمية. وهنا أيضاً يتم التركيز على أهمية الشرعية الدستورية (أغلبية برلمانية منتخبة) لاتخاذ قرار استراتيجي مثل طبيعة النظام الاقتصادي للدولة.

النظام الإداري المناسب وتقسيماته في ليبيا بعد التغيير



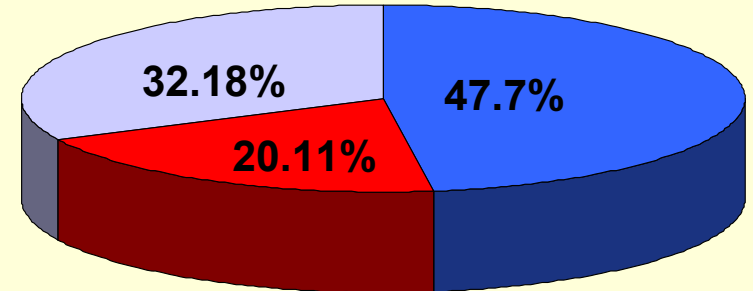
هنا أيضا انعكاس مهم لانخفاض التأييد لفكرة تقسيم البلاد إلى أقاليم، وكذلك رفض العودة إلى نظام الولايات. وتشير النسبة المرتفعة لخيار التقسيم إلى محافظات على وجود رأي عام مهم مؤيد لهذا التوجه. والملاحظ أيضا أن هناك فارق بسيط بين مؤيدي النظام الاتحادي المركزي والنظام الفيدرالي اللامركزي.

هل تؤمن بضرورة المشاركة في العمل
السياسي المنظم؟



■ نعم ■ لا ■ لا أدري

هل تقبل بحزبية تعددية قد تتناقض برامجها
مع النظام الملكي الوراثةي؟

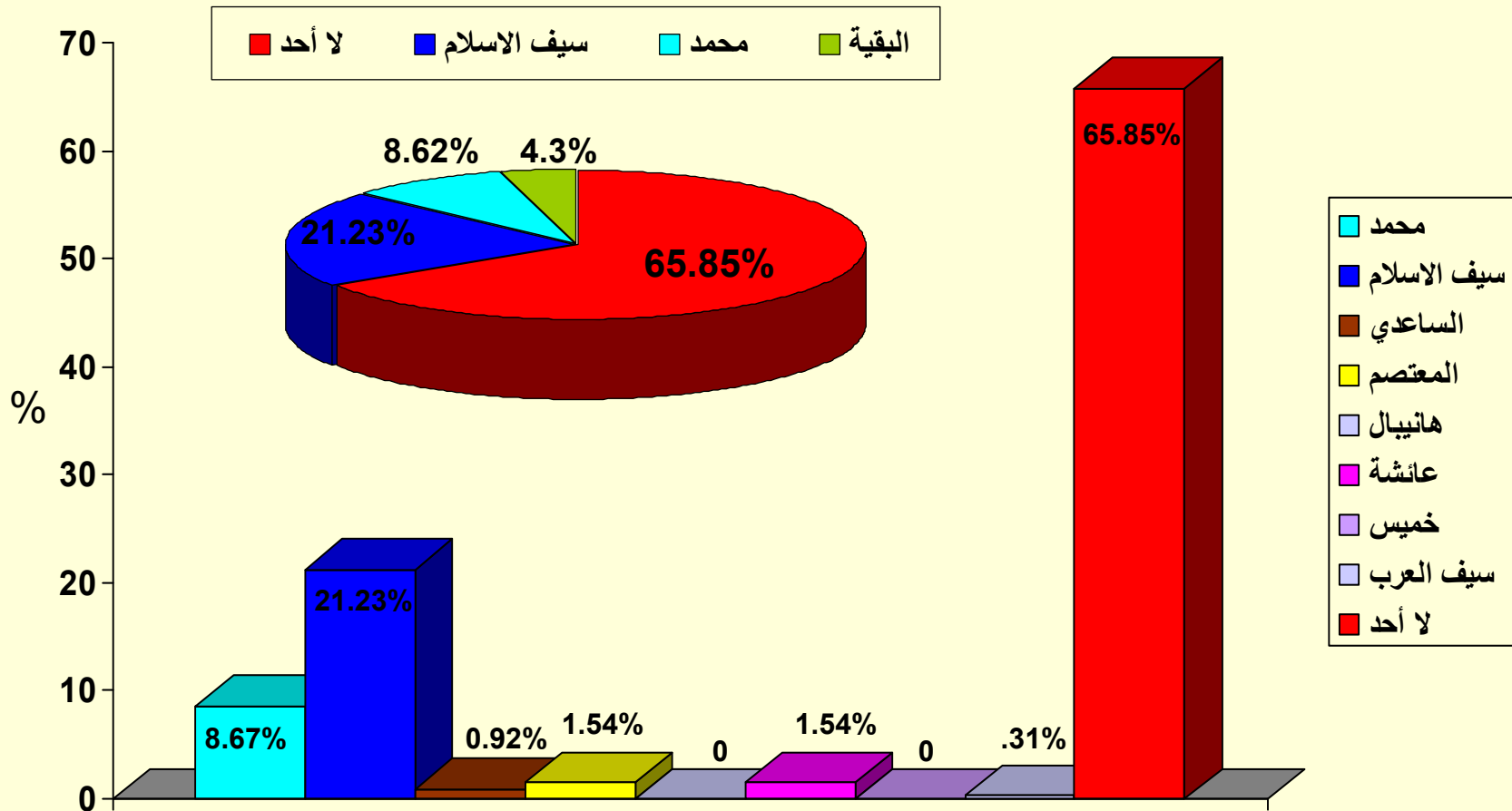


■ نعم ■ لا ■ لا أدري

الشريحة الأولى (يمين) تبين أن الاغلبية من أنصار النظام الملكي الوراثةي يؤيدون وجود تعددية حزبية قد تتناقض برامجها مع النظام الحاكم، وهذا تطور في الوعي لصالح الديمقراطية.

الشريحة الثانية (يسار) تعكس مؤشر مهم جداً على نمو القناعة لدى الغالبية بأهمية المشاركة في العمل السياسي، وأهمية السعي لتوظيف هذه الحالة لتنمية الوعي العام بأساليب ومناهج العمل السياسي.

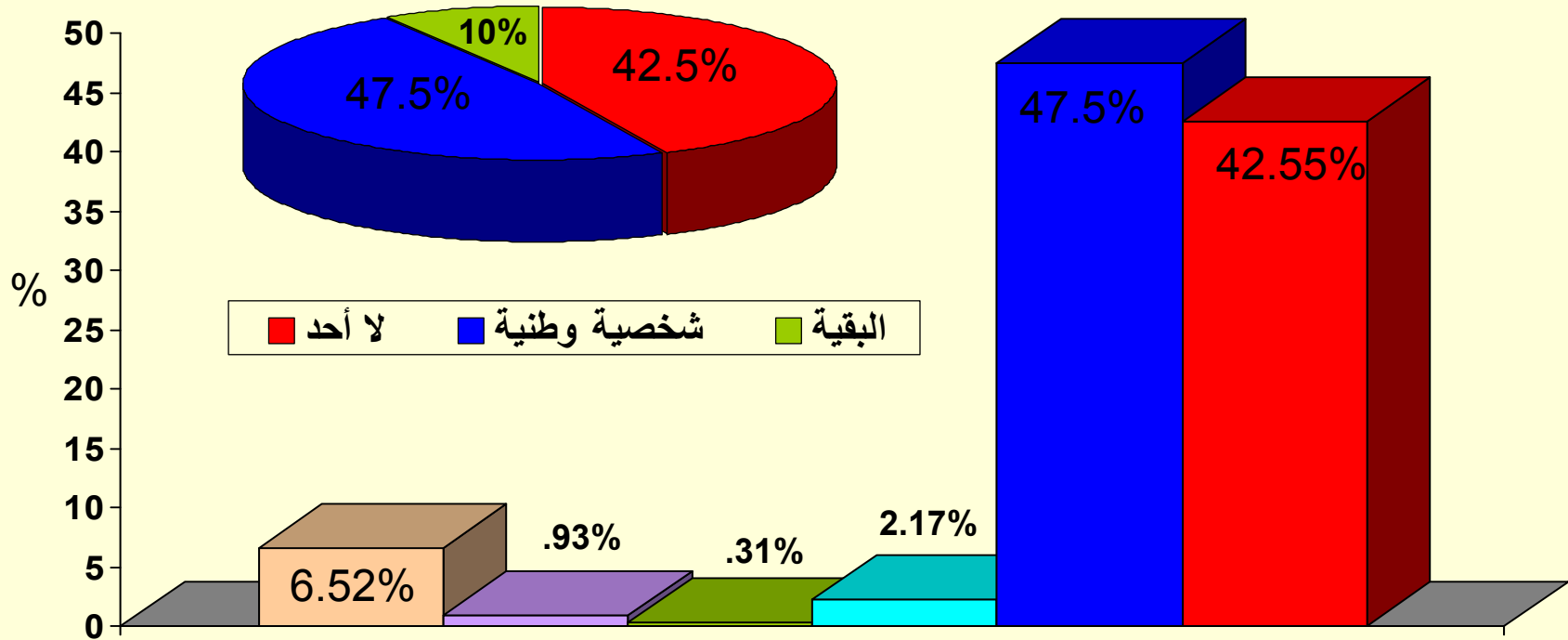
لوقام القذافي باستفتاء الشعب على الوريث من بين أبناءه فمن سيكون؟



شريحة مهمة جداً في الدلالة على رسوخ القناعة العامة برفض مبدأ التوريث نفسه، ورفض المستطلعة آراؤهم حتى فكرة الاختيار من بين المرشحين المحتملين.

لوقام القذافي باستفتاء الشعب على الوريث من غير أبناءه، فمن سيكون؟

ممتنع عن التصويت ■ شخصية وطنية ■ عضو مجلس قيادة الثورة ■ شخصية قذافية ■ شخصية عسكرية ■ مجلس حكم



هنا مؤشر مهم على توجه نسبة مرتفعة على تأييد فكرة الاستفتاء على شخصية وطنية، وشبه رفض تام على كل الخيارات الأخرى المطروحة. وإن كان ارتفاع نسبة الممتنعين عن التصويت قد يدل على أن نسبة مهمة لا ترى أن هذا الخيار أصلا مطروح، ومن ثم فهي تمتنع عن التصويت عليه.

نشكركم على المساهمة في الاستبيان والأطلاع على

القراءة الأولى للنتائج بعد مشاركة ٥٠٠ مستطلع

ونعدكم بنشر تقرير تحليلي للنتائج ودلالاتها
بعد وصول
عدد المستطلعين إلى ١٠٠٠

ولإبداء ملاحظاتكم حول الاستبيان أو نتائجه نرجوا أن تتصلوا بنا عبر
البريد الإلكتروني التالي:

transparency4libya@yahoo.co.uk